



PROVISIONAL
A/39/PV.57
15 November 1984
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ، الساعة ٣.٠٠ / ١٠

الرئيس : السيد لوساكا (زامبيا)

— حق الشعوب في السلم ، مشروع القرار (A/39/L.14) [١٣٨]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بوزارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٤٥البند ١٣٨ من جدول الأعمال

حق الشعوب في السلم : مشروع القرار (A/39/L.14) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : معروض على الجمعية - في هذا الصدد - مشروع القرار (A/39/L.14) وأعطى الكلمة لممثل منغوليا الذي يود ان يقدم مشروع القرار .

السيد داشيسترن (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ قديم الازل ، وشعوب العالم تقدر المثل الأعلى المشترك في أن تعيش بعضها مع بعض في سلم . ومع ذلك ، وحتى حلول القرن العشرين كان الحق في شن الحروب يعد حقا طبيعيا تماما ، ولم يعلن تجريم هذا الحق الا في أعقاب الحرب العالمية الأولى التي أزهدت أرواح ملايين البشر .

ان مرسوم لينين بشأن السلم ، والصادر في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٧ ، على إثر انتصار ثورة أكتوبر في روسيا ، استنكر الحرب الامبريالية بوصفها أخطر الجرائم التي ترتكب ضد البشرية ودعا شعوب وحكومات البلدان المتحاربة أن تضع حدا للحرب ، وأن تقر سلما ديمقراطيا عادلا دون ضم أو تعويضات . وفي عام ١٩٢٨ اعتمد مجتمع الأمم رسميا ميثاق كيللوغ - برياند الذي أعلنت الدول بمقتضاه ، باسم مختلف شعوبها ، انها تستنكر اللجوء الى الحرب لتسوية الخلافات الدولية وتنبذ الحرب كأداة للسياسة الوطنية في علاقة كل منها مع الأخرى .

ان ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمد في أعقاب أكثر الحروب التي عرفت البشرية حتى اليوم تخريبا ، وهي الحرب التي أزهدت ارواح ٥٠ مليون نسمة ، يعلن رسميا باسم شعوب الأمم المتحدة عزمها على " انقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب " وتحقيقا

لهذه الغاية "أخذ النفس بالتسامح والعيش معا في سلام وحسن جوار" ويعد الميثاق مثلاً مدهشاً لتجسيد تطلعات الشعوب لتجريم الحروب الى الأبد ، وللعيش في سلام . واليوم ، يعد مرور ما يقرب من أربعين عاماً على اصدار ميثاق الأمم المتحدة ، لا تزال القوة مستخدمة في اجزاء عديدة من العالم في الشرق الأوسط ، وفي الجنوب الافريقي ، وفي أمريكا الوسطى ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر . فاختراع السلاح النووي غير بشكل جذري موقف الشعوب والدول تجاه قضايا الحرب والسلم . ان استخدام الأسلحة النووية يضع بقاء الحضارة الانسانية ذاته موضع تشكك . وعلاوة على ذلك ، يزداد - في عصر الثورة العلمية والتقنية ، وتعاضم التكافل بين الدول - خطر تصاعد الحروب المحلية والاقليمية وانفجارها انفجاراً عالمياً .

ونتيجة للسياسة الامبريالية التي تستهدف تحقيق التفوق العسكري ، بلغ سباق التسلح ، ولاسيما سباق التسلح النووي أبعادا لم يسبق لها مثيل ، فضلا عن ذلك ، هناك مذاهب شتى لشن حروب نووية " محدودة " أو " مطولة " وكذلك تهديدات شتى للضربة النووية الأولى محل بلورة في الوقت الراهن . لذلك ، تتسم عملية صيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين بأهمية خاصة وطابع ملح في هذه المرحلة التي يتعرض فيها بقاء البشرية للخطر . وكما جاء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للسلام ، التي عقدت في عام ١٩٧٨ :

" وإزالة خطر نشوب حرب عالمية - أي حرب نووية - هي أشد مهام يومنا الحاضر عجالة والحاحا " (القرار 2-5/10، الفقرة ١٨) .

وقد أصبح هذا الهدف من أعز تطلعات الشعوب في جميع أنحاء العالم ، بغض النظر عن جنسها أو حجمها أو معتقداتها أو موقعها الجغرافي أو مستوى تنميتها . وعبر عنه ، في جملة أمور ، في بيان القادة الستة المرموقين للأرجنتين واليونان والهند والمكسيك وتنزانيا والسويد الموجه الى الدول الحائزة على الأسلحة النووية . وتأكد ذلك مرة أخرى في المناقشة العامة للجمعية العامة التي جرت في هذه القاعة منذ أسابيع قليلة .

وتعتقد منغوليا ، كدول أخرى كثيرة ، أنه مهما بلغت الحالة الدولية من تعقيد يمكن منع الحروب ، سواء كانت نووية أو أية حروب أخرى ، وذلك من خلال جهود متضافرة ومتسقة تبذلها كل الشعوب المحبة للسلام في العالم .

وهناك الكثير من المقترحات والمبادرات المحددة والبنائة التي تستهدف تخفيض مخاطر الحرب ، وحل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية طرحتها الدول المحبة للسلام . وهي معروفة للجميع . وتتناول آخر هذه المقترحات والمبادرات مسائل منع وقوع الكارثة النووية ، والتجميد النوعي والكمي لترسانات الأسلحة النووية لدى كل الدول الحائزة للأسلحة النووية . ونظرا لتعاظم خطر استخدام الأسلحة النووية ، فإن المقترح الخاص بنبذ الاستخدام الأول للأسلحة النووية من جانب كل الدول الحائزة لتلك الأسلحة ، التي لم تنبذها حتى الآن ، يكتسب أهمية خاصة .

ومسائل نزع السلاح ، وهي مسائل عكس مسار سباق التسلح ، وتخفيض الوسائط المادية لشن الحروب وتدميرها في نهاية المطاف ، مطروحة على جدول الأعمال . وقد وضعت مقترحات محددة لتحريم استخدام القوة على الصعيد العالمي بإبرام معاهدة عالمية ، وكذلك على الصعيد الاقليمي ، بما في ذلك المقترح المقدم من منظمة معاهدة وارسو لإبرام معاهدة بشأن عدم استخدام القوة العسكرية على أساس متبادل ، وصيانة العلاقات السلمية بين الدول الأعضاء في تلك المنظمة والدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي . وفي عام ١٩٨١ ، اقترحت منغوليا من جانبها إبرام اتفاقية بشأن عدم العدوان وعدم استخدام القوة على أساس متبادل في العلاقات بين دول آسيا والمحيط الهادئ ، وعقد مؤتمر اقليمي لهذا الغرض يشترك فيه الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن . واقترح الاتحاد السوفياتي مؤخرا إبرام معاهدة بشأن حظر استخدام القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء الخارجي ضد الأرض .

ومن شأن تحقيق هذه المقترحات وغيرها من المقترحات المحددة أن يشكل اسهاما كبيرا في تخفيض خطر الحرب وتعزيز السلم والأمن الدوليين . وما نفتقر اليه الان هو الثقة المتبادلة والارادة السياسية للدول كي تقبل على التفاوض وتحقيق هذه التدابير . وفي هذا الصدد ، قدّر على شعوب العالم التي يزداد تفهمها للعلاقات الدولية ويتعاطف دورها فيها أن تلعب دورا فعالا وهاما في دعم التفاهم والثقة على أساس متبادل . ونحن نتفق تماما مع الأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي أشار منذ وقت ليس ببعيد الى أنه " بدون تفاهم شعوب العالم وتأبيدها ، لن تنجح حكومات العالم في تحقيق الأهداف النبيلة للسلم والعدالة والرفاهية للجميع " .

وقد أكد تقرير اللجنة المركزية للحزب الثوري الشعبي المنغولي المقدم للمؤتمر الثامن عشر للحزب عام ١٩٨١ تأكيداً محدداً على " أن لشعوب كوكنا الحق المقدس في السلم . وينبغي ضمان هذا الحق " . وفي الواقع ، لا بد أن يتمتع كل شعب وكل فرد بالحياة في سلم ، ان أن السلم شرط أساسي لتحقيق كل التطلعات النبيلة ، والحقائق والحريات الأساسية لشعوب العالم . ويعترف ميثاق الأمم المتحدة بأفضلية الحق في السلم

على الحقوق الأساسية الأخرى للشعوب والأفراد .
A/39/PV.57

ويعترف المجتمع الدولي اليوم اعترافاً ضمناً بحق الشعوب في السلم ، أى حقوق الشعوب في أن تعيش في سلام ، وأن تناضل من أجل السلام . ويتجلى بوضوح هذا الاعتراف الضمني بحق الشعوب في السلم في الأحكام التي أصدرتها محكمة نورمبرغ وطوكيو العسكرية ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية والمدنية ، وتعريف العدوان ، والاعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، وعلان ١٩٢٨ بشأن اعداء المجتمعات للعيش في سلام ، والقرارات العديدة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وأجهزتها الفرعية فيما يتعلق بصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين ، وتجنب خطر اندلاع حرب نووية ، ونزع السلاح وحقوق الانسان وهلم جرا .

ويوفر حق الشعوب في السلم الأساس الذي تستند اليه حركات السلام ومناهضة الحرب ومناهضة الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم . وتضم هذه الحركات الآن الملايين من البشر من جميع المهن ومن كل مناحي الحياة . وهم يشكلون عنصراً هاماً في العلاقات الدولية المعاصرة . وقد ظهرت بوضوح فعالية حركات السلام ومناهضة الحرب أثناء الحروب الالهريالية وحروب العدوان . وأصبحت شواغل وآراء ومطالب حركات السلام ومناهضة الحرب سموعة الآن بصورة متزايدة في سائر أنحاء العالم ، ولا يمكن لأى حكومة أن تتجاهلها .

لقد أخذت منغوليا كل هذه الأمور في الاعتبار وهي تتقدم باقتراحها الى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتماد بيان يعلن رسمياً حق الشعوب في السلم . ومن شأن الاعلان عن هذا الحق ، في رأينا ، أن يلهم الشعوب في نضالها لكفالة حياة سلمية للأجيال الحالية والمقبلة ولتوفير الأساس السياسي والقانوني لمثل هذا النضال .

وفضلاً عن ذلك ، تقترح منغوليا أن تعلن الجمعية العامة أن الحفاظ على هذا الحق وتعزيز التمتع الفعال به يشكلان التزاماً أساسياً لكل دولة . ونحن ان نفعل ذلك ، فاننا ننطلق من ايماننا بأن الحقوق المقدسة للشعوب ، وهي الحقوق التي أشرت اليها ، لا يمكن أن تتحقق إلا بالمشاركة الفعالة للدول .

ولا يمكن فهم السلم على أنه مجرد انعدام الحرب . فحماية حق الشعوب في السلم وتعزيزه ، لا يستوجبان فحسب اتخاذ ما يطلق عليه الاجراءات السلبية كالامتناع عن استخدام القوة ، والكف عن التدخل بكل أشكاله في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، بل يستوجبان أيضا القيام بأعمال ايجابية كتعزيز السلم والأمن الدوليين ، وتنمية وتعزيز تدابير بناء الثقة ، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وحدها ، وتعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول ، وكفالة العدالة والتقدم في المجال الاجتماعي وهلم جرا .

ومن أكثر السبل الفعالة لكفالة الضمانات القانونية والمادية لهذا الحق اعتماد تدابير عملية في مجالات نزع السلاح ، وابرام اتفاقات واتفاقيات محددة في هذا الميدان .

ويقترح وفد منغوليا ان تصدر الجمعية العامة نداء لجميع الدول ان تبذل قصارى جهدها للمعاونة في تنفيذ هذا الحق الرئيسي للشعوب في السلم ، باعتماد التدابير الملائمة على الصعيدين الوطني والدولي . فعلى سبيل المثال على الصعيد الوطني يمكن للدول - التي لم تفعل ذلك حتى الآن - ان تعتمد تدابير خاصة لصيانة السلم بالنسبة للأجيال الحاضرة والمقبلة . ويمكن ان يعلن ان ضمان الحياة السلمية للشعوب التزام أساسي على كل دولة ، وان الدعاية للحرب ، واثاره الكراهية بين الشعوب والأمم جرائم يعاقب عليها القانون . لقد اعتمد برلمان جمهورية منغوليا الشعبية في شباط / فبراير ١٩٥١ قانونا خاصا بشأن ضمان السلم اعتبرت بمقتضاه الدعاية للحرب ايا كان شكلها محظورة ويعاقب عليها القانون . وقد ادمجت بعض الدول في دساتيرها الكفاح من اجل صيانة السلم والامن الدوليين كمبادئ واهداف اساسية لسياستها الخارجية ويمكن للدول الأخرى التي لم تقم بهذا ان تحذو نفس الحذو ، وتوسع بالتالي الأساس القانوني المحلي للكفاح من أجل السلام .

ويمكن ان تضم التدابير على الصعيد الدولي ما ذكر آنفا من اجراءات ايجابية تتخذها الدول ، وان تضم ايضا مجموعة واسعة النطاق من الانشطة الواردة في اطار السنة الدولية للسلم بتنظيم الندوات والحلقات الدراسية وغيرها من الأنشطة . وبما ان استخدام الاسلحة النووية يعد الانكار النهائي لحق الشعوب وحق الأفراد في الحياة ، فمن الملائم ومن المواتي ان نشير في الاعلان الى توجيه سياسات الدول للقضاء على التهديد بالحرب وخاصة الحرب النووية .

كل هذه الافكار قد وضحت في مشروع الاعلان بشأن حق الشعوب في السلم الوارد في الوثيقة A/39/L.24 ، الذي اشتركت في تقديمه كل من : بلغاريا ، والجماهيرية العربية الليبية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وغينيا الاستوائية ، وكوبا ، ومنغوليا ، ونيكاراغوا . ويوضح مشروع القرار نتائج المشاورات التي اجراها الوفد المنغولي والوفود المشتركة الأخرى مع ممثلي كل المجموعات الإقليمية

أن اعتماد الجمعية العامة لهذا الاعلان وتنفيذه . يعد في نظر المشتركين في تقديمه اسهاما ملحوظا في قضية السلم ، وفي التأييد الذي تقدمه منظمنا لكفاح الشعوب لتحقيق الحياة السلمية وتأمينها .

وقبل ان اختتم كلمتي اود ان استرعي انتباه الممثلين الموقرين وانتباه الأمانة العامة الى انه في الفقرة ٢ من منطوق مشروع الاعلان ينبغي الاستعاضة عن لفظ "التعاون" بعبارة "النهوض بـ" وفي الفقرة ٣ من المنطوق يستعاض عن كلمة "تنفيذ" الواردة في السطر الاول بعبارة "ضمان ممارسة".

السيد ترويانوفسكي (الاتحاد السوفياتي) (ترجمة شفوية عن

الروسية) يؤيد وفد الاتحاد السوفياتي تأييدا تاما اقتراح جمهورية منغوليا الشعبية بأن تعتمد الجمعية العامة اعلانا بشأن حق الشعوب في السلم . وكون هذا الاقتراح يجيب في أوانه يكمن في حقيقة انه يرمي الى النهوض بأكثر المهام التي تواجه البشرية الحاحا ، وهي الحفاظ على السلم .

ان العيش في ظل ظروف السلم ومنع نشوب الحرب التي لا تجلب سوى الموت والمعاناة كانا دائما حلما تعتز به كل الشعوب . ان مأساة الحرب العالمية الثانية التي جلبت الموت والمعاناة التي تجل عن الوصف لعشرات الملايين من الاشخاص أكدت الحاجة الملحة الى توحيد جهود جميع الدول لتعزيز السلم والأمن الدوليين ، ومنع نشوب حرب أخرى . وتحقيقا لهذا الغرض انشئت الأمم المتحدة ذاتها التي يشير ميثاقها الى الحاجة الى "انماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام".

ورغم ان الاولوية أعطيت لمهمة تحقيق السلم في اوقات مختلفة من التاريخ ، فيجب الاعتراف بأن العصر الحالي ، عصر التذائف النووية ، أعطى لهذه المهمة بعدا جديدا .

فان استحداث وتحسين الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل نتج عنهما تهديد ليس فقط لمستقبل كل الدول والشعوب بل وللحياة ذاتها على الارض . وعلى ضوء هذا فان تركيز الانتباه على ضمان حق الشعوب في السلم أمر له ما يبرره ويأتي في أوانه تماما .

لم يكن السلم في يوم من الأيام هشا كما هو اليوم . فان جبال الاسلحة تنمو بخطى متزايدة ، وتمثل قوة مركزة للتدمير لم يسبق لها مثيل . وهناك تصاعد في التوتر الدولي . والحالة في أجزاء مختلفة من العالم تصبح أكثر وأكثر تفجرا مما كانت عليه من قبل . ولا يسعنا الا ان نلاحظ اليوم أن أي صراع حتى لو كان صراعا محليا صغيرا يمكن أن يكبر ويتحول الى كارثة نووية .

ان ازالة خطر الحرب النووية أصبحت من أكثر مهام هذا العصر الحاحا . كما أصبح الأثر المدمر لتراكم المزيد من الترسانات العسكرية واضح للجميع ، وأوضح لكل من له بصيرة يدرك بها حقائق عصر القذائف النووية ، وتواجهنا جميعا مهمة بذل كل جهد لكبح سباق التسلح ، وخفض مستوى المواجهة العسكرية ، وتحقيق الحل السلمي للمشكلات الدولية المعلقة .

ويرى وفد الاتحاد السوفياتي أن قيام الجمعية العامة باصدار اعلان رسمي عن حق الشعوب في السلم يعد إسهاما هاما في هذا الجهد . ومن الواضح تماما أنه ليس هناك شك في أن هذا هو أهم حق للشعوب مع الحقوق الأخرى غير القابلة للتصرف مثل حق تقرير المصير والاستقلال والسيادة .

وكما أوضح على نحو مستفيض الذين أدرج هذا البند على جدول الاعمال بناء على مبادرتهم . فان الاعتراف العالمي بهذا الحق المقدس بوضعه واعلانه في قرار خاص تتخذه الجمعية العامة ، من شأنه أن يخدم مصالح القضية العامة ، قضية الحفاظ على السلم . ومشروع الاعلان بشأن حق الشعوب في السلم وثيقة هامة ، فالإعلان جانب انه اعلان رسمي بالحق المقدس لكل شعوب الارض في السلم فانه يتضمن عددا من الافكار الهامة

الأخرى ، وهو يذكرنا بأنه في العصر النووي تمثل إقامة سلم دائم على الأرض الشرط الأولي للحفاظ على الحضارة الانسانية وعلي بقاء الجنس البشري ، الى جانب انهـا اعراب عن ارادة جميع الشعوب في ازالة الحرب من الحياة الانسانية وتغادي وتـوع كارثة نووية عالمية قبل كل شئ .

ويشير مشروع الاعلان على نحو مناسب تماما ان ضمان حق الشعوب في السلم يتطلب أن توجه الدول سياساتها نحو القضاء على اخطار الحرب ، لاسيما الحرب النووية ، ونبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية على اساس ميثاق الأمم المتحدة .

(السيد ترويانوفسكي ،
الاتحاد السوفياتي)

ويشتمل مشروع الاعلان أيضا على نداء الى جميع الدول لتبذل كل ما في وسعها للمساعدة في تنفيذ حق الشعوب في السلم عن طريق اتخاذ التدابير الملائمة على المستويين الوطني والدولي .

وانا ما أقرت الجمعية العامة الاعلان بشأن حق الشعوب في السلم ، السيد اقترحت جمهورية منغوليا الشعبية فان هذا سيساعد في صون السلم ، وسيكون تذكرة جديدة لكل دولة بأن ضمان الحياة الآمنة لشعبها احد التزاماتها . ومما لا شك فيه ، ان الاعلان الرسمي لحق الشعوب في السلم سيكون استجابة لأفكار وطموحات الشعوب ، كما تجلت من خلال الحملة العالمية لنزع السلاح . لقد عبرت الشعوب ، من مختلف القناعات والأعمار والمهن ، من خلال المشاركة في تلك الحملة ، عن قلق متنام بشأن مستقبلها ، بشأن مستقبل الانسانية جمعاء ، وطالبت في نفس الوقت بالدفاع عن السلم على الأرض . وتجلى هذا أيضا في قرار مؤتمر دولي لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي يذكر ما يلي :

" وترفض الحركات الداعية للسلم في العالم بصورة متزايدة الحجج التي تستند اليها قرارات تكثيف سباق التسلح ولا سيما في الميدان النووي . ولم يعد التضامن العالمي في المسائل الحيوية المتعلقة ببقاء الانسان مجرد مثاليات سامية بل أصبح ضرورة حتمية " . (A/38/132 ، ص ١٧) .

ان الواجب الأساسي لكل الدول هو أن تتخذ جميع الخطوات الممكنة لتلبية مطالب ذوي النية الحسنة . ان جهود الاتحاد السوفياتي منصبه تماما على تلبية هذه المطالب ، وذلك كما ذكر السيد تشيرنينكو في ١٣ شباط / فبراير من هذا العام ، عندما قال :

" ان الاتحاد السوفياتي ، كدولة اشتراكية رئيسية ، يدرك تمام الادراك مسؤولياته تجاه شعوب الارض في صيانة وتعزيز السلم . واننا منفتحون للتعاون السلمي من أجل المنفعة المتبادلة ، مع دول جميع القارات ، ونحن نحبذ الحلول السلمية لجميع النزاعات الدولية على أساس محادثات جادة صناة تقوم على قسمة

(السيد ترويانوفسكي ،
الاتحاد السوفياتي)

المساواة . وسيتجاوب الاتحاد السوفياتي تجاهها تماما مع جميع الدول المستعدة عمليا للمساعدة في تخفيض حدة التوتر الدولي وتهيئة جو من الثقة في العالم ، ومعبرة أخرى ، مع جميع الدول التي لا تعتزم الاعداد للحرب ولكنها تعتزم تقوية أسس السلم " .

وعلى غوء شعورنا بالمسؤولية ازاء مصير العالم ، فان الاتحاد السوفياتي يوافق دائما على ضرورة أن تخضع العلاقات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية لمعايير معينة . وهذا يعني ، أولا وقبل كل شيء ، ضرورة أن ينظر الى منع نشوب حرب نووية على انه أهم هدف في سياستنا الخارجية ، وألا يسمح بنشأة أوضاع محفوفة بأخطار نشوب صراع نسوى والا متناع عن الترويج لأى جانب من جوانب الحرب النووية ؛ وعدم استخدام الاسلحة النووية في ظل أى ظرف من الظروف ، ضد البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية التي لا تتواجد على أراضيها هذه الأسلحة ؛ واحترام وضع المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تسم انشاؤها بالفعل ، وتشجيع انشاء مناطق جديدة من هذا النوع في مختلف انحاء العالم وعدم السماح بانتشار الأسلحة النووية بأية طريقة كانت وعدم وضع هذه الأسلحة في أراضي البلدان التي تخلو منها ؛ وعدم نقل سبائك التسلح النووى الى بيئات جديدة ؛ والسعي لتخفيض الأسلحة النووية بجميع أشكالها ، خطوة خطوة وعلى أساس مبدأ الأمن المتساوى ، الى ان تتم ازالتها ازالة تامة .

وسيتم احراز تقدم كبير في ضمان حق الشعوب في السلم اذا ما اعتمدت الجمعية العامة تدابير محددة لكبح جماح سبائك التسلح ؛ وقامت الدول الحائزة للأسلحة النووية بفرض تجميد كمي ونوعي على جميع أنواع الأسلحة النووية التي تمتلكها ؛ وفرضت حظرا عاما وشاملا فوريا على تجارب الأسلحة النووية ؛ وحظرت سبائك التسلح النووى أو سبائك التسلح من أى نوع في الفضاء الخارجي .

لقد شدد السيد غروميكو ، وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، في الاجتماع الرسمي الذى كرس للاحتفال بالذكرى السنوية السابعة والستين لثورة أكتوبر الاشتراكية العظيمة ، الذى عقد في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ، على ما يلي :

" يدرك اليوم كل ذي حجا أن البشرية جمعاء تواجه الخيار بين الحياة والموت : فاما ان تختار سباق التسلح مع ما يلزمة من خطر التعرض للمحرقة، أو نزع السلاح والتعايش السلمي فيما بين الدول ذات النظم المختلفة . وليس ثمة خيار آخر " .

وفي سجلات منظمتنا عدد من الصفحات التي تشهد على الاسهام الضخم الذي قدمته لصيانة حقوق الدول والشعوب وحقوق الانسان الاساسية . وقد انبثقت عن أنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان مبادئ ارشادية محددة . وفي نفس الوقت ، هناك مزيد من الدلائل الواضحة على وجود علاقة وثيقة بين الجهود المبذولة لحفظ السلم على الأرض وبين الجهود المبذولة بصدق لضمان حقوق الشعوب .

ان السعي المستمر لكي تتمتع الشعوب بالحق في السلم يصبح ذا أهمية متزايدة في حالة تتسم بتوتر دولي متنام ، لانه لا يمكن ضمان التمتع بحقوق الانسان الأخرى الا في ظروف يسودها السلم ؛ ومن المستحيل دعم حقوق الشعوب وفي نفس الوقت قبول امكانية تدبير مئات الملايين من البشر - بل في الواقع الحضارة البشرية بأكملها - في لهيب محرقة نووية . هل يعقل ان يكون هناك شعب في العالم راغبا في أن يلتهمه لهيب حرب نووية ؟ ما قيمة كل ما قيل عن حقوق الانسان عندما تكون الحقوق الاساسية للشعوب لا قيمة لها - كحقها في الحياة وحقها في السلم ؟ ولا يسعنا الا ان نتفق مع الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد بيريز دي كوبيار ، عندما يقول : ما لم يتم الحفاظ على السلم فان ابسط حقوق الانسان الأساسية ستتعرض للخطر وهي الحق في الحياة والحق في الحفاظ على الحضارة البشرية على كوكب الأرض .

وفي نفس الوقت ، ستتوفر فرص هائلة لجميع الشعوب والبلدان ، كبيرة أم صغيرة وبغض النظر عن هيكلها الاجتماعي ، لو أمكن عكس مسار سباق التسلح . وستحرر موارد مادية وفكرية ضخمة للقيام بأعمال أخرى ضرورية لاستئصال الجوع والمرض والفقر . وستكون هناك فرصة أيضا لمعالجة بعض أهم المشاكل التي تواجه البشرية ، مثل مشاكل حماية البيئة واستغلال محيطات العالم والغذاء الخارجي لرفاهية جميع الشعوب .

(السيد ترويانوفسكي ،
الاتحاد السوفياتي)

ان حقائق الحياة المعاصرة تتطلب أن يضمن كل شعب حقه في التنمية والسلام في ظروف من الاستقلال ، وان يحترم الحق في السلم على نطاق عالمي . وينبغي بذل كل جهد لا زالة الوضع الخطير الذي تتعرض فيه مناطق بأكملها في العالم لحالة اغطراب وتسفك فيها الدماء لسنوات طويلة في صراعات مسلحة . وهذا ما يحدث في الشرق الأوسط وفي أمريكا الوسطى وفي الجزء الجنوبي من افريقيا ، وفي انحاء اخرى من العالم ، حيث ترعرعت أجيال بأكملها دون أن تعرف حتى معنى السلم الحقيقي .

ان اعتماد الجمعية العامة لمشروع قرار بشأن هذا البند سيكون في الواقع اسهاما كبيرا من منظمتنا دعما لجهود الشعوب لتأمين حياة سلمية .

السيد اوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تعتبر مناقشة هذا البند من جدول الاعمال المعنون " حق الشعوب في السلم " والذي ادرج بناء على مبادرة من جمهورية منغوليا الشعبية ، مسألة ذات اهمية حاسمة ، اذ تتناول هذه المناقشة القضية الرئيسية في عصرنا الا وهي صون السلم وتعزيزه .

ان الحق في السلم هو اهم وابسط حق من حقوق الانسان ، وتعد كفالاته وتنفيذه مطلباً اساسياً لتعزيز بقاء البشرية ، وللتغلب على ما تواجهه من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية .

واليوم ونحن نقرب من الذكرى الاربعين لانتصار شعوب العالم على الفاشية الهتلرية ، ولقيام الأمم المتحدة فثمة اخطار جسيمة تحدق بالسلم من جديد .

وقد تدهورت الحالة الدولية الى حد كبير نتيجة لما تنتجه اكثر دوائر الامبريالية عدوانية من سياسات الواجهة ، ولتصادماتها في مسيرة التسليح بسبب سعيها السافر الى تحقيق التفوق العسكري ، ودفع عجلة الاستعدادات للحرب في مناطق شتى من العالم . ان هذه الدوائر تستند في اندفاعها الجنوني في مسيرة التسليح الى مفاهيم وهمية ولكنها بالغة الخطورة تتمثل في امكانية شن حروب نووية محدودة ومطولة على ارضنا وفي الفضاء الخارجي ، وامكانية كسب هذه الحروب ؛ وهذه المفاهيم تصعد بشكل مطرد من خطر حدوث محرقة نووية .

ومواكبة لمجرى مسيرة التسليح الامبريالية ، التي تترتب عليها اعباء جسيمة تقع على كاهل جميع الشعوب في عالمنا ، يبذل دعاة هذه المسيرة اقصى ما في وسعهم لاشعال المناخ الدولي المتوتر بالفعل ، بينما يحاولون من خلال التشديق بالتصريحات المعادية بالسلم حجب نتائج سياسة المغامرة عن انظار العالم . بيد ان مظاهرات السلم الضخمة التي شهدتها جميع القارات ، بما في ذلك بلدى ، في ١ ايلول / سبتمبر اى في اليوم الدولي للسلم اظهرت بشكل مؤثر للغاية انه لا يمكن تضليل الشعوب بوضع كلمات عن السلم . بل ان هذه الشعوب اكدت من جديد ، وعلى نحو اقوى من ذي قبل ،

المطلب الداعي الى اتخاذ خطوات فورية صوب تحسين الحالة الدولية وانهاء سباق التسلح وعودة الانفراج والتعاون المثمر على نحو متبادل .
وكما اكد اريك هونيكير رئيس الجمهورية الديمقراطية الألمانية في كلمة القاها بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لانشاء الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، يعد صون السلم المسالة الرئيسية في عصرنا . وقد قال :

" ان العالم في حاجة الى السلم . اذ ينبغي الا يتحول الى جحيم تخرج ناره الحرب النووية . واذا كان يناط بالسياسيين من الجيل الحاضر الاضطلاع بمسؤولية خاصة حيال الاجيال المقبلة فان هذه المسؤولية تتمثل في منع وقوع هذه الكارثة التي يمكن ان تد مر كل شيء . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية والاتحاد السوفياتي وغيرهما من الدول الاشتراكية لن تدخر اى جهد ، وستبذل اقصى ما في وسعها لكفالة اقرار السلم " .

ان صون السلم هو مبدأ ينص عليه دستور الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وقد التزمنا بتنفيذه على مدى السنوات الخمس والثلاثين الماضية منذ انشاء الجمهورية الديمقراطية الألمانية . والسلم قولا وفعلا يشكل كيانا لا يتجزأ . وما زالت الجمهورية الديمقراطية الألمانية تتمسك حتى يومنا هذا بشكل لا يحيد بعقيدتها في السلم ، المتمثلة في ضرورة بذل اقصى الجهود لضمان عدم اندلاع الحرب مرة اخرى من اراضي ألمانيا . وعملا بهذا المبدأ الاساسي ، فاننا على استعداد للتعاون ، وبمروم الخلافات مع جميع قوى الفكر الواقعية بغية اتخاذ تدابير ملموسة لكفالة السلم ، ولتشديد صرح سياسي وقانوني منيع يتصدى لاي خطر يحدق بالسلم .

وستظل الجمهورية الديمقراطية الألمانية وغيرها من الدول الاشتراكية الدعامه التي يمكن للقوى المحبة للسلم في العالم الارتكاز عليها ، والشريك النزيه دى السياسة الواضحة . وقد ايدت دول حلف وارسو وما استعدادا وتصميما على السعي الدائب من اجل ايجاد سبل بناءة لتنمية علاقات دولية سلمية ومستقرة تنبني على المساواة والامن المتكافئ ، وتراعي الواقع القائم في العالم ومصالح جميع الدول .

والدول الاشتراكية اذ راکا منها لمسؤوليتها فيما يتعلق بالسلم والامن الدولي
قد مت عددا كبيرا من المقترحات الواقعية والواسعة النطاق ، ومن بينها المبادرات
السوفياتية الاخيرة بشأن قصر استخدام الفضاء الخارجي على الاغراض السلمية لمنفعة
البشرية ، وعدم جواز سياسة ارهاب الدولة . وتبين هذه المقترحات ان رغبة الدول
الاشتراكية في اقرار السلم واستعدادها لنزع السلاح يمكن قياسهما بالافعال الملموسة .
اما ما يتشدد به البعض اليوم من استعداد للدفاوضات وهم الذين دمروا في الماضي
اساس المفاوضات ويجمدونها الان بما يفرضونه من شروط مسبقة ، ويحيطون جميع مقترحات
الدول الاشتراكية ومبادرات بلدان عدم الانحياز ، فلن يؤدي الى تحسين الحالة
الدولية ، اذ ان الامر يقتضي في المقام الاول تفرغ الاستعداد السياسي لاستهلال
خطوات عملية بغية منع الحرب النووية .

ان ميثاق الامم المتحدة يناشد جمع الدول الاعضاء " اتخاذ التدابير المشتركة
الفعالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم وازالتها " . وفي ضوء الحالة الدولية المتوترة
السائدة في الوقت الراهن يتمثل افضل ما يمكن عمله استجابة لهذا النداء ووفاء بهذا
الالتزام ، في اعتماد الجمعية العامة " اعلان حق الشعوب في السلم " المقدم من
جمهورية منغوليا الشعبية باعتباره مشروع القرار (A/39/L.14) .

وفي الظروف الراهنة ، فان العمل لصالح السلم يتطلب في المقام الاول ، كما
يؤكد مشروع القرار ، نبذ مسيرة التسلح الجنونية الرامية الى احراز التفوق العسکري ،
وذلك كي يتسنى الشروع في اتخاذ تدابير محددة للحد من الاسلحة ونزع السلاح ،
لاسيما في الميدان النووي .

ومن الاهمية بمكان ، في هذا الصدد ، ان نتوصل الى اتفاق بشأن معايير
ذات طابع ملزم ، تتخذ شكل مدونة سلوك لتنظيم العلاقات فيما بين الدول الحائزة
للاسلحة النووية . ان الاعتراف بهذه المعايير والتقييد بها بصورة مشتركة من شأنهما ان
يؤديا الى تضائل خطر نشوب صراع نووي ، وان يسهما بتدرك كبير في اعادة الثقة في

العلاقات الدولية . وينطبق ذلك ، بوجه خاص ، على الالتزام باعتبار منع الحرب النووية اهم هدف في السياسة الخارجية لهذه الدول ، وبعدم البدء باستخدام الاسلحة النووية ، وبالحيلولة دون اتساع نطاق سباق التسلح النووى ليشمل ميادين جديدة ، وبالسعي تدريجيا وعلى اساس مبدأ الامن المتكافئ والى خفض الاسلحة النووية بجميع انواعها حتى يقضى عليها نهائيا .

ومن ثم ، فان مشروع الاعلان عن " حق الشعوب في السلم " يطالب جميع الدول ويحث بأن توجه سياساتها نحو القضاء على التهديد النووي . وهي مطالبة بتقدير الضمانات القانونية والمادية للحق في السلم ، وذلك من خلال اتخاذ تدابير في مجال نزع السلاح ، ونيز استخدام القوة ، وتسوية الخلافات الدولية عن طريق الوسائل السلمية وحدها . ان ابرام معاهدة بشأن نيز استخدام القوة العسكرية والحفاظ على علاقات سلمية بين الدول الأعضاء في حلف وارسو وحلف شمال الأطلسي سيكون اسهاما أساسيا في ذلك الاتجاه .

ومن الأهمية بمكان لتنفيذ حق الشعوب في السلم الاعتراف بالحقائق الواقعية التي نجمت بعد الحرب العالمية الثانية واحترامها احتراماً دقيقاً . وأية محاولات لتجاهل تلك الحقائق أو التشكك فيها ، تتنافى تماما مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، ومع الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، وتهدد الأمن والسلم الدوليين تهديدا خطيرا . ان تاريخ البشرية يؤكد بصورة بارزة أن الشعوب لا يمكن أن تحقق أهدافها ومثلها الا عن طريق السلم . ولذلك ، فان قيام جميع الدول والشعوب بالعمل من أجل تحقيق سلام دائم ومن أجل حق الأجيال الحالية بل والأجيال القادمة في السلم والأمن مهمة تتصف بمسؤولية سياسية كبرى .

وانطلاقا من سياستها التي تستهدف تحقيق السلم والتعاون ورفاهية الانسان ، ستواصل الجمهورية الديمقراطية الألمانية بذل ما في وسعها لضمان مستقبل سلمي للبشرية من خلال الحوار المستمر ، والاتفاق على تدابير محددة لمنع نشوب الحرب النووية ، ووضع حد لسباق التسلح وتحقيق نزع السلاح ، والعودة الى الانفراج وتنمية علاقات ذات نفع متبادل بين الدول والشعوب .

ومن ثم ، نؤيد بصورة قاطعة مشروع الاعلان بشأن " حق الشعوب في السلم " الذي قدمته جمهورية منغوليا الشعبية .

السيد غارفالوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بناء على

اقتراح حكومة جمهورية منغوليا الشعبية أدرج بند جديد معنون " حق الشعوب في

السلم " على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة . ويود الوفد البلغاري أن يعرب هنا كما فعل في هيئة المكتب ، عن تأييدنا غير المشروط لتلك المبادرة النبيلة نظراً لأن الحفاظ على السلم العالمي هو المهمة الأساسية للبشرية جمعاء .

ونظراً للحالة الدولية الراهنة المتدهورة والمعقدة للغاية ، فإن تلك المبادرة تعد بصفة خاصة مواتية وفي محلها . وقد تأكد ذلك في المناقشة العامة للدورة الحالية التي أبدت بشكل قاطع أن تعاظم خطر نشوب حرب نووية يمثل أكثر القضايا التي تواجه المجتمع الدولي أهمية . وقد لاحظت أغلبية الوفود بعين القلق والتخوف استمرار تهــور الحالة الدولية نتيجة حشد ترسانات أسلحة التدمير الشامل ومحاولات تحقيق التفوق العسكري بأي ثمن ، والنتيجة الرئيسية لكل ذلك هي تزايد خطر نشوب صراع مسلح لا يمكن التنبؤ بعواقبه على مستقبل الحضارة الانسانية .

واليوم ، فإن القضية الأساسية التي تثير ضمير البشرية هي الحاجة الى اتخاذ تدابير عاجلة لمنع وقوع كارثة نووية . وستشارك جميع الشعوب بصورة فعالة في بلوغ هذا الهدف العالمي الذي يتوافق تماماً مع سألـة حق الشعوب في السلم ، نظراً لأن توحيد القوة المعنوية للشعوب واراـدتها وجهودها ينطوى على وزن سياسي كبير في تسوية المشاكل المتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين والقضاء على أخطار الحرب لاسيما الحرب النووية .

إن ضمان حق الشعوب في السلم لا يعد فحسب اسهاماً أساسياً ومواتياً تقدمه منظماتنا لتدعيم السلم وضع الحرب ، بل إنه سيؤدي أيضاً الى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الشعوب والبلدان وخاصة البلدان النامية ، وكذلك تسوية المشاكل العالمية الملحة التي تواجه البشرية جمعاء .

إن تفاقم التوترات الدولية نتيجة أفعال بعض الدوائر الرجعية في البلدان الرأسمالية ، تشكل خطراً متعاظماً بدرجة أكبر على الحياة السلمية للشعوب . وفي تلك الظروف ، يمكن للأمم المتحدة - وهدفها الأساسي هو صيانة السلم والأمن الدوليين - أن تقوم بدورها المأمور بالغاية بإعادة التأكيد على الحقوق غير القابلة للتصرف والأعمال المشروعة

للشعوب وتأييدها تأييدا حازما ، وهي الشعوب التي نمتلكها جميعا هنا ، من أجل تجنب نشوب حرب نووية ، وحفظ السلم للأجيال الحاضرة والمقبلة .

ان السيد تودور تيزيفكوف رئيس مجلس الدولة لجمهورية بلغاريا الشعبية قال مؤخرا :

" نحن الشعوب التي تعيش في العقود الأخيرة من القرن العشرين ، لدينا مسؤولية تاريخية مصيرية هي بذل كل جهد ممكن لانقاذ الحياة ، وتخليص البشرية والحضارة من الابداء النووية . لكن متفائلين . ولنا أمل أن تدب لنا الأجيال المقبلة بالعرفان العميق على قيامنا الواعي بالتزاماتنا وعدم السماح بتحويل أرضنا الجميلة الى كوكب ميت ملوث بالاشعاع " .

وينبغي أن تضمن جميع الدول حق الشعوب في السلم . وهناك علاقة متبادلة ومتصلة بين هذا الحق والالتزامات الدولية للدول التي يجب أن تعبر عن المصالح الحيوية لشعوبها . ويلقى الحق في السلم على عاتق الدول مسؤوليات مثل عدم استخدام القوة أو التهديد بالقوة في العلاقات الدولية ، والتسوية السلمية للنزاعات الدولية عن طريق المفاوضات ، والتعاون في انقاذ الأجيال الحاضرة والمقبلة من ويلات الحرب ، وقمع أعمال العدوان في العلاقات الدولية وما الى ذلك .

ان الحق المقدس للشعوب في السلم لم يتطور بعد في صكوك دولية يمكن أن تعتبر أساسا سياسيا وقانونيا لأنشطة الشعوب في صيانة السلم العالمي ، ومن ثم ، فان الاعتراف العالمي بهذا الحق المقدس من خلال تجسيده في مقرر ذي صلة للأمم المتحدة سيخدم مصالح القضية المشتركة لحماية السلم . ومن جانب آخر ، فان اقتناعنا العميق هو أن الضمانات القانونية والمادية لهذا الحق ستطعبد ورا ايجابيا في بناء الثقة بين الدول وتعطي تأثيرا لمبادئ التعايش السلمي والتعاون الفعال بين الدول ، وفي تنفيذ تدابير محددة من أجل نزع السلاح العام والكامل .

ان اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لوثيقة بشأن حق الشعوب في السلم وتنفيذ أحكامها نصا وروحا سيمثلان اسهاما رئيسيا للمنظمة العالمية في كفاح الشعوب من أجل السلم . وفي رأينا ان مشروع الاعلان بشأن حق الشعوب في السلم الذي قدمته حكومة جمهورية منغوليا الشعبية يعتبر أساسا راسخا لاعتماد تلك الوثيقة .

ان اعتماد تلك الوثيقة التي تؤكد على أن ضمان حق الشعوب في السلم ، يقتضي أن تستهدف سياسات الدول ولاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية القضاء على الخطر النووي ، وأن تسترشد تلك الدول في علاقاتها بقواعد محددة ومتفق عليها للسلوك لصالح منع اندلاع الحرب النووية ، من شأنه أن يشكل خطوة هامة أخرى في تعزيز دور الأمم المتحدة ومكانتها ، وفي صيانة المستقبل السلمي لكوكبنا .

في الختام ، واذ أعرب مرة أخرى عن تأييدنا القلبي غير المشروط للأفكار والأهداف النبيلة الواردة في مشروع الاعلان بشأن حق الشعوب في السلم ، الذي قدمته جمهورية منغوليا الشعبية ، أود أن أعرب عن ثقتي في أن تلك الأفكار والأهداف ستلقى تفهما وتأييدا من جميع الوفود ، وأن الاعلان سيعتمد بالاجماع .

السيد فام نغاك (فبيت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ

أربعين عاما ، وفي أعقاب أكبر حرب فاجعه عرفتها البشرية ؛ انشئت الأمم المتحدة باعلان رسمي جاء فيه

" نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح ، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار ، وأن نضم قوانا كي نحفظ بالسلم والأمن الدولي " .

ان الرسالة التي تتضمنها هذه السطور واضحة لا لبس فيها . فالسلم له أهمية أساسية لجميع الشعوب ، وينبغي أن يصونه الجميع . وبالرغم من ذلك فقد نشب ما يزيد عن ١٠٠ حرب ونزاع مسلح منذ كتابة هذه السطور ، وتواجه البشرية الآن خطر الحرب النووية التي قد تدمر وجود الانسان ذاته ، فما زالت الأسلحة النووية تتراكم في ترساناتها ، وأصبحت الآن قادرة على أن تهلك الجنس البشري بأسره عدة مرات .

وفي ظل هذه الظروف ، أصبح حق الشعوب في السلم أكثر إلحاحا أكثر من ذي قبل . ولهذا ، فإن اقتراح جمهورية منغوليا الشعبية بإدراج البند ١٣٨ المعنون " حق الشعوب في السلم " على جدول أعمال هذه الدورة جاء في أوانه تماما . ويرجب وفدى ترحيبا حارا بمناقشة ذلك البند في الجلسة العامة ، وهو مقتنع بأن المداولات الخاصة بذلك الموضوع سوف تدعم قضية السلم العالمي الى حد كبير وستسهم في التفاهم بين الشعوب .

ان الحق في السلم حق متأصل لكل انسان يعيش على ظهر الأرض . وقد تجلى ذلك الحق على مدى تاريخ البشرية الطويل ، وتقرر بوضوح باعتباره أهم حقوق الانسان . ولا يمكن التمتع بحقوق الانسان تمتعا فعالا الا في بيئة سلم وتنمية . ولهذا فان السلم والتنمية وحقوق الانسان مرتبطة ببعضها ارتباطا عضويا . ويمثل السلم بينها جميعا الشرط المسبق الذي لا غنى عنه لتحقيق الحرية والتقدم الاجتماعي والعدالة .

غير أن هناك وجهات نظر مختلفة بشأن السلم . فالبعض يدعو الى " السلم من خلال القوة " ، ويعترفون السلم بأنه مجرد عدم وقوع حرب عالمية ، ويتمسكون بالنظام العالمي القديم كما هو ، ويبقون على الاجحاف الاجتماعي والظلم ، كما يبقون على سيطرتهم على بلدان أخرى . وتحتفظ القوى الرجعية الامبريالية لنفسها بالحق في السلم ، بينما تفرض الحروب على الأمم الأخرى ، سواء كانت حروبا استعمارية أو امبريالية عدوانية ، أو حروبا محدودة أو محلية أو حروبا معلنة أو بالوكالة . بل أنهم يدعون أيضا امكانية شن حرب نووية محدودة بعيدا عن أراضيهم ، ويعتبرون الوضع الذي يتيح لهم إحداث " فوضى كبيرة " في العالم ، مع الابقاء على " سلم عظيم " في بلادهم ، وضعاً ممتازا .

وهم يتشدقون بالسلم ونزع السلاح ، وعندما تعلو أصواتهم في الدفاع عن السلم ونزع السلاح يصعدون سباق التسليح بأقصى قوة ، ويعدون العدة للحرب .

ويزعمون أن " الحرب النووية لا يمكن احراز النصر فيها ولا ينبغي أن تشن على الاطلاق " وأنه " ليس هناك بديل معقول عن المفاوضات بشأن تحديد الأسلحة " ، غير أنهم ينضمون في الواقع في أكبر برنامج للتسليح عرف على الاطلاق . وقد ركزوا على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي في دستورهم الوطني ، الا أنهم يتبعون سياسة توسع وهيمنة ، ويسعون باستماتة الى تحديث قواتهم المسلحة لكي يصبحوا القوة النووية الأولى ، ويهددون بأن يلقنوا أمة أخرى درسا .

ان السلم لا يتجزأ . واليوم يوجد العديد من بؤر التوتر في العالم . ولا تزال شعوب عديدة غير قادرة على أن تعيش في سلم ، بل ان بعضها لم يعرف السلام منذ عدة عقود . ولم تحرم تلك الشعوب من السلم فحسب، وانما حرمت أيضا من الحرية والاستقلال أي أنها حرمت من السلم العادل الدائم . ان السلم والأمن والاستقلال والتنمية أهداف نبيلة تناضل شعوب العالم من أجل تحقيقها . ويمكن لشعوب العالم عن طريق تحقيق سلم عادل ودائم تعززه تدابير نزع سلاح متوالية ، أن تنخرط بحرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وأن تنهض بالروابط الودية بين الأمم .

وخلال العقود الأربعة الماضية ، بذلت قوى السلم جهودا لا تعرف الكلل من أجل السلم ونزع السلاح . وقد نجحت في صيانة السلم العالمي واخماد لهيب الحرب في أجزاء مختلفة من العالم . وقد قدم الاتحاد السوفياتي ما يقرب من مائة مبادرة للسلم ونزع السلاح ، وهو الدولة التي أصدرت عند تأسيسها أول مرسوم للسلم، وتتبع بشكل لا يحيد سياسة خارجية تدعو الى السلم ، وخلال فترة الانفراج بادت بابرام العديد من المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف لنزع السلاح .

وقد بذلت حركة بلدان عدم الانحياز أيضا جهودا جبارة في هذا السبيل . وعقدت الدورة الاستثنائية الأولى المكسرة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ بمبادرة منها ، وكذلك الدورة الثانية في ١٩٨٢ . ويزداد دورها في مداولات ومفاوضات نزع السلاح أهمية يوما بعد يوم .

وقد ازداد أيضا وعي شعوب العالم بدورها . وشهدنا في السنوات الأخيرة بوضوح تام تفاني تلك الشعوب من أجل السلم ونزع السلاح . ونظمت المظاهرات ضد سباق التسلح مرارا في جميع القارات . وعقدت شعوب العالم عزمها القوى على الدفاع عن السلم من أجل الدفاع عن حياتها .

وللأمم المتحدة أيضا سجل يستحق الثناء في هذا الاتجاه . فبالإضافة الى المبادئ والأهداف المكرسة في ميثاقها ، اعتمدت وثائق عديدة منها : الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي في ١٩٧٠ ؛ والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ والاعلان الخاص باعداد المجتمعات للعيش في سلم في ١٩٧٨ ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر .

ان كفاح الشعب الفيتنامي من أجل السلم هو كفاح شاق للغاية . وبينما استطاعت بعض شعوب العالم أن تتمتع بأطول فترة من السلم في هذا القرن ، كان على الشعب الفيتنامي أن يقاتل بلا انقطاع على مدى الـ ٤٠ سنة الماضية ضد حروب العدوان التي فرضتها عليه دول نووية الواحدة تلو الأخرى . ولأن الشعب الفيتنامي قد قدم أعظم التضحيات من أجل السلام والاستقلال ، فهو أكثر الشعوب تصميمًا على الدفاع عنها . وهو الآن كما كان في الماضي ، يقاتل جنبا الى جنب مع شعبي لاو وكمبوتشيا ضد العدوان الأجنبي . وهو شعب يقدر السلام ، ويناضل مع غيره من الشعوب من أجل حقها في السلم .

والحقيقة البديهية هي ان البشرية تحتاج الى السلم ، وان هذا السلم سيعود بالنفع على الجميع . ومع ذلك فما زال يتعين علينا اليوم أن نكافح كفاحا مستميتا من أجل اقرار سلم عالمي . ان العقوبات التي تعترض حق الشعوب في السلم ترجع اساسا الى دوائر معينة ترفض التخلي عن سياساتها التي تستند الى قوة السلاح والتخويف والتدخل والعدوان على دول اخرى ، وذلك تحقيقا لمصالحها الانانية . والسؤال أن تزال تلك العقوبات سيظل كفاح المجتمع الدولي من أجل حق الشعوب في السلم كفاحا طويلا وشاقا . ومن الواضح انه يتعين على شعوب العالم مضاعفة جهودها من أجل اعمال هذا الحق . وتشارك منظماتنا الآن في هذا المسعى بصورة اكثر نشاطا ، بل انها ستشارك بصورة اكثر عمقا في العام المقبل عندما نحتفل بالذكرى الاربعين لتأسيس الامم المتحدة وبالسنة الدولية للسلم .

ويؤمن وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية بأنه يمكننا - نحن شعوب الامم المتحدة - بل وينبغي علينا - ان نبذل غاية الجهد لضمان حق الشعوب في السلم . ولهذا السبب ، يطالب وفد بلادى باعتماد مشروع القرار A/39/L.14؛ الخاص بحقوق الشعوب في السلم .

السيد ميزتر (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان التكلم عن السلم وعن حق الشعوب في السلم من فوق اعلى منبر في العالم يعد مهمة نبيلة ومشرفة . تنص الجملة الاولى من الميثاق - وأؤكد هنا متعمداً الجملة الاولى من الميثاق - على ان هدف الامم المتحدة هو " . . . ان ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات حرب . . . " وضمان تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها تحقيق الحرية والتقدم الاجتماعي والعدالة . ومن الواضح ان هناك علاقة وثيقة بين السلم وحقوق الانسان والتنمية ، وانها جميعا مترابطة ولا يمكن فصل اى منها عن الاخرى .

ان السلم شرط اساسي لا غنى عنه لتحقيق كل التطلعات النبيلة والحقوق الاساسية وحرية الشعوب في كل مكان . انني ادرك تمام الادراك ان هذا أمر بديهي ، ومع ذلك ، ارى لزما عليّ ان اؤكد عليه في بداية بياني .

ان الاعلان الخاص باعداد المجتمعات للعيش في سلم ، والصادر في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ في القرار ٣٣ / ٧٣ يشير - بين جملة امور - الى الاهمية الفاتكة لاقامة سلم عادل ودائم من أجل الاجيال الحاضرة والمقبلة ، ويعلن ان مبدأ حق العيش في سلم حق أصيل مثله مثل غيره من حقوق الانسان الأخرى .

في ظل الوضع الدولي المعقد الراهن ، وما يحف به من أخطار ، يعد ضمان السلم وتوطيده أمرا بالغ الاهمية لمستقبل البشرية بل والعالم بأسره . ولهذا ، نرى ان ادراج الموضوع المعنون " حق الشعوب في السلم " على جدول أعمال الدورة الحالية امر بالغ الاهمية ويجيء في حينه تماما . ونحن نرحب بهذه المبادرة ، التي تعكس انعكاسا حقيقيا للسياسة الخارجية لجمهورية منغوليا الشعبية . فقد بذلت الدبلوماسية المنغولية جهودا متواصلة دؤوبة لتحسين العلاقات بين دول المنطقة ، ولإقامة نظام للأمن الجماعي في قارة آسيا ، ولاقرار السلم في جميع أرجاء العالم .

ان مسؤولية زيادة التوتر الدولي ، والاضطرابات في العلاقات فيما بين الدول ، انما تكمن في الدوائر المبريالية التي تشن هجوما عنيفا على التقدم الاجتماعي والسلم . وهذا يفسر عدم احراز تقدم يذكر في محافل نزع السلاح ، وعدم التوصل الى اتفاقات جديدة بشأن تحديد الاسلحة ، كما يفسر حقيقة ان العديد من الاتفاقات القائمة فعلا تتعرض للخطر .

وفي مواجهة هذه الحالة ، التي أقل ما يقال عنها انها لا تبعث على التفاؤل ، يصبح من حقنا ان نتساءل عما اذا كان سيتسنى لنا الحفاظ على السلم لأنفسنا أو للاجيال المقبلة ، وما اذا كانت تلك الاجيال - بعد انقضاء عقود أو قرون - ستذكرنا على اننا بذلنا أقصى ما في وسعنا للحفاظ على السلم أم أنه - نتيجة لأسوأ سيناريو يمكن تصوره - لن يبقى أحد ليتذكر .

واليوم ، فان اعظم خطر مباشر يتهدد حق الشعوب في السلم هو استخدام الاسلحة النووية في نهاية المطاف . فمنذ وقت طويل يرجع الى عام ١٩٦١ ، أعلنت الجمعية العامة ان استخدام الاسلحة النووية والحرارية النووية يعد انتهاكا مباشرا

لميثاق الامم المتحدة ، وأن أية دولة تستخدم هذه الاسلحة انما تتصرف بما يتنافى والقوانين الانسانية ، وترتكب جريمة ضد الانسانية والحضارة . وهذه الروح ايضا اعتمدت الجمعية العامة للقرارين ١٥٢/٣٥ دال ، و ٣٨/٧٥ . ورأى وفد بلادي المدروس دراسة وافية والقائل بأن منع اندلاع حرب نووية هو الشرط الاساسي الملجأ للغاية لضمان حق الشعوب في السلم ، انما يتماشى تماما مع احكام القرارين سالف الذكر . ان الضوابط السلبية وحدها غير كافية اذا ما اريد تعزيز حق الشعوب في العيش في السلم . فلا بد ايضا من اتخاذ اجراءات ايجابية مثل تعزيز السلم والامن الدولين ، والتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والنهوض بالتفاهم بين الشعوب . منذ اسبوعين شهد بلدي حدثا له دلالة في سياستنا الوطنية . اذ عقد المؤتمر العاشر للسلم الوطني بمشاركة ٢٠٠ وفدا ، تحت شعار مسؤولية السلم والاستعداد للعمل . وحضر المؤتمر وفد من مجلس السلم العالمي ، وهو اوسع حركة دولية للسلم ، برئاسة الرئيس روفرشاندرا . وهذه المناسبة استقبلنا بالترحاب مناضلين بارزين من أجل السلم مثل جيمس لاموند ، عضو البرلمان ورئيس جمعية السلم البريطانية ، وجون هانلي مورغان وهو قس ورئيس مؤتمر السلم في كندا ، ونائب رئيس مجلس السلام العالمي ، ومارسلينو خيين مستشار رئيس جمهورية بنما وعضو بمجلس الرئاسة الاعلى لمجلس السلم العالمي .

وقد اكد ممثلو الشباب والمنظمات الجماهيرية والاجتماعية والكنائس والطوائف الدينية ، وممثلون من الحياة الثقافية والعلمية ، انه في عصرنا هذا ، يبعد القضاء على خطر الحرب والدفاع عن السلم الدافعين النبيلين اللذين يوحدان ملايين البشري المحبة للسلم في ارجاء المعمورة ، بغض النظر عن لون بشرتهم أو اصلهم العرقي أو الايدولوجي أو مركزهم الاجتماعي . واعلن رسميا ان حركة السلم الهنغارية مفتوحة لأية مبادرة مفيدة تتطلع الى الامام ، وعلى استعداد للعمل المشترك ، لأنها تسترشد بقناعة عميقة بأنه لا يمكن منع الحرب في بلد واحد ، ولكن ذلك يتأتى فقط بالعمل المتضافر من جانب القوى المحبة للسلام في العالم ، وهذا لسبب بسيط هو أن السلم كل لا يتجزأ .

ان الاجيال الاكبر سنا التي خبرت الحرب العالمية الاخيرة ، تستطيع بصورة أكثر يسرا ، تحويل رغبتها في السلم ونبذ الحرب الى عمل سياسي ، وذلك لأن الفرق بين السلم والحرب محفور في أذهانها بصورة أعمق ، ولأنها تعرف معنى الحرب . أما بالنسبة لشباب اليوم ، فان السلم يجسد الحرية والأمن والرفاهية والطمأنينة . ورغم انهم لحسن الحظ ، تنقصهم التجربة الشخصية ، فهم يدركون ان الخوف والموت بالأسلحة الفتاكة شيء رهيب مثير للفرع . ومهمتنا هي أن نضمن ألا يتعرض جيل الشباب لأهوال حرب عالمية .

وقد أكد المؤتمر السالف الذكر في بيانته الموضح لموقفه، في جملة أمور، على أن الشعب الهونغاري، الذي يضطلع بعملية بناءه الاشتراكي، يود أن يعيش في سلم وأمن، وهو في اهتمامه بانجازات تلك العملية مشغول أيضا بالمسار الأخير الذي اتخذته الأحداث الدولية، كما أكد على أنه يمكن في عصرنا تجنب اندلاع حرب عالمية، وأن السلم هدف يمكن تحقيقه ويستحق الحياة والعمل والنضال من أجله. ويرى المؤتمر أنه في الحالة الدولية الراهنة يعتبر الاسهام في تهيئة جو دولي يمكن أن تستأنف فيه المفاوضات بشأن نزع السلاح وتكون لها نتائج ايجابية، من أكثر المهام الحاسمة لحركات السلام الهونغارية والدولية.

وتشاطر حكومتي الرأي القائل بأن السلم ينبغي أن يعني شيئا أكبر من مجرد انعدام الحرب أو العنف أو الصراع. ولا بد من دعم السلم عن طريق العلاقة الايجابية بين الدول والشعوب، القائمة على التعاون والثقة المتبادلة والتفاهم والعدالة. ويمكن تعزيز أساس السلم والأمن في اطار الأمم المتحدة. ونحن نعلق في هذا الصدد أهمية كبرى على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٨٢ الذي أعلن عام ١٩٨٦ سنة دولية للسلم. واستجابة لمذكرة الأمين العام، قدمت حكومتي كذلك تعليقاتها واقتراحاتها المتعلقة بالسنة الدولية للسلم، وأعربت، في جملة أمور، عن تأييدها للهدف الرئيسي، ولشروع البرنامج الموضوع لتلك السنة كما ورد في تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة.

وفي اطار الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للسلم، سيعمل ممثلو جمهورية هونغاري الشعبية بروح بناءة في الحلقة الدراسية الاقليمية التي ستعقد في فيينا في الفترة من ٦ الى ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥. ان اعلان السنة الدولية للسلم، الذي يتزامن مع ذكرى انقضاء ٤٠ عاما على انشاء الأمم المتحدة، يمكن أيضا أن يوفر حافزا اضافيا لتعبئة الجهود من أجل صيانة ودعم السلم والأمن الدوليين، وكبح جماح سباق التسلح، وتجنب خطر اندلاع حرب نووية.

ان الحفاظ على السلم العالمي هو الشاغل الرئيسي لكل الجنس البشري. ومهمتنا الرئيسية والنبيلة هي ألا ندخرو سعا لابقاء هذه الشعلة متوهجة . وترى حكومتني أن مشروع القرار المقدم من جمهورية منغوليا الشعبية بعنوان " حق الشعوب في السلم " يشكل خطوة في اتجاه هذا الهدف النبيل . ونرى أن الاعلان رسميا عن حق الشعوب في السلم يجيء في وقته ، وهو يتسق تماما مع ميثاق الامم المتحدة ، ويساعد في تعزيز المقصد الرئيسي للانسان وللأمم المتحدة ، وهو الحفاظ على السلم الدولي .

السيد فريهيرغ (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : للبند قيد النظر أهمية خاصة . فهو يعني الوفاء بالالتزام الاساسي للدول الذي عبر عنه ميثاق الأمم المتحدة ، وهو : " أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب " ، وأن نكفل الظروف التي تؤدي الى تحقيق الحرية ، والتقدم الاجتماعي والعدالة .

ويشكل الحق في الحياة في سلم ، وغيره من حقوق الانسان والتنمية كـلا لا يتجزأ . فبدون احترام الحق في العيش في سلام تصبح المناقشات الخاصة بكل حقوق الانسان الاخرى والتنمية لا معنى لها . وفي العصر النووي ، ومع وجود أسلحة حديثة أخرى للتدمير الشامل ، يكون القضاء على الحروب شرطا مسبقا لبقاء البشرية . ويتطلب ايجاد عالم خال من الحروب عملا مستترا ومثابرا على أصعدة كثيرة . وهو يقتضي تعاون الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، بالإضافة الى جهود نشطة من الشعوب ، ويدعو الى اعادة الهيكلة التدريجية للعلاقات الدولية ، وازفاء الطابع الديمقراطي الحقيقي .

ولن يصبح الحظر على الحق في شن الحرب فعالا تماما الا عندما يستكمل التشريع المطبق حاليا بشأن مناهضة الحرب بنظام تشريعي موسع بشأن الحق في السلم . وهناك بالفعل سند قانوني راسخ لحق الشعوب في السلم ، مثلما أوضح ممثل منغوليا في معرض تقديمه لمقترحه . وللتعزيز التدريجي للحق في السلم ، ينبغي اتخاذ اجراءات ايجابية تدعم السلم والأمن الدوليين ، والحد من سباق التسلح والقيام بمفاوضات جديدة لنزع السلاح ، وتطوير تدابير بناء الثقة في كل مجالات الحياة الدولية والتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحماية حقوق الانسان ، واعداد المجتمعات لكي تعيش في سلام .

وفيما يتعلق بالالتزام الأخير ، يجدر بنا أن نذكر بأنه قد انقضى ما يقرب من ست سنوات منذ أن اعتمدت هذه الجمعية ، بناءً على مبادرة من بولندا ، الاعلان بشأن اعداد المجتمعات للعيش في سلام . وسوف يكون تنفيذ ذلك الاعلان محل نظر اللجنة الأولى ، لذلك ، سأقتصر هنا على الإشارة بأن هذا الاعلان يشكل في رأينا عنصرا هاما في العطية التاريخية الرامية الى الاستقلال الكامل في نهاية الأمر للحروب من حياة الأمم . لقد أكدت تلك الوثيقة بالذات بشكل مباشر حق الأفراد والدول والبشرية كلها في العيش في سلام .

اننا نعيش في وقت يتسم بتردد عام للحالة الدولية ، فالتوترات والمجابهات والصراعات المسلحة في شتى مناطق العالم يصاحبها سباق معجل للتسلح ، وجو من عدم الثقة المتبادلة . وشكوك وهوس بالحروب . وما يتعرض للخطر على وجه التحديد هو حق الامم والأفراد غير القابل للتصرف في الحياة في سلم . ويهداس بالأقدام على القواعد الاساسية التي ترشد الى التعايش بين الدول . ان أهم أسباب التدهور الكبير في الحالة الدولية ، بالإضافة الى النزعة الجامحة للعسكرة ، اخضاع العلاقات الدولية للنظريات الايدولوجية ، والمحاولات الصارخة لبعض البلدان لفرض نظام قيمها على بلدان اخرى . وتشكل الرؤية المانوية للعالم ، التي تنظر الى بعض الدول كرموز للخير والنور ، بينما تضع دول اخرى في فئة " امبراطورية الشر والظلام " ، انحرافا عن سياسة التعايش والتعاون المتبادل النفع ، والحوار المجدي والاتفاقات المفيدة . ويمثل المصدر الرئيسي للخطر العودة الى سياسة موقف القسوة ، ومحاولات احراز التفوق العسكري ، ورفض الهادئ المتفق عليها بشكل مشترك للنظام الدولي العادل لفترة ما بعد الحرب .

ومن الأمور الحتمية في هذه الحالة تجنب خطر نشوب كارثة نووية وتخفيف حدة التوترات . ومن الأمور الحتمية أيضا البحث عن سبل جديدة لتحقيق تطبيق فعال للاتفاقات والاكليات الدولية القائمة والمقبولة .

وسوف يشكل الاعلان المقترح بشأن حق الشعوب في السلم أحد الوسائل الهامة لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها حتى الآن . لقد أحرز تقدم كبير في وضع الالتزامات

الدولية للدول فيما يتعلق بحقوق الانسان . وأوجد الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدان الدوليان الخاصان بحقوق الانسان ، بالإضافة الى الاتفاقيات العديدة التي اعتمدها الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، نظاما كاملا للترتيبات القانونية الدولية . وبعد كفاية حق العيش في سلم الدعاية الاساسية لذلك النظام . فبدون التمتع الفعـال بذلك الحق ، تصبح الحقوق الاخرى مجرد اعلانات معلقة في فراغ .

السيد غرينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية

عن الروسية) : في رسالة لينين الى مواطني روسيا بمناسبة انتصار ثورة تشرين الأول /
اكتوبر الاشتراكية العظيمة في ١٩١٧ تمت الاشارة الى السلم ، كما أن المرسوم الأول
للدولة السوفياتية الذي اعتمد في اليوم الذي اعقب انتصار ثورة تشرين الأول /اكتوبر ،
كان مرسوم لينين بشأن السلم ، الذي اقترح ان :
"على كل الشعوب المتحاربة وحكوماتها أن تبادر فوراً بمحادثات بشأن تحقيق
سلم ديمقراطي عادل ، سلم دون ضم - أي دون الاستيلاء على الأراضي
الأجنبية ، ودون الادماج الاجباري لجنسيات أخرى - ودون جزية " .
وفي نفس الوقت أكد ان الحكومة السوفياتية :

" لا تعتبر بأي حال أن شروط السلم المشار اليها آنفاً شروطاً نهائية ،
وانها مستعدة لأن تنظر في أية شروط أخرى للسلم ، وانما تصر ببساطة على أن
تقدم الاقتراحات بأسرع وقت ممكن من جانب أي بلد متحارب ، وان تكون
واضحة تماماً ، وأن أي غموض أو سرية في طرح شروط السلم لا بد من استبعادها
بالضرورة " .

هذه هي السياسة السلمية التي انتهجها وطننا باستمرار خلال ٦٨ عاماً ،
في ظل ظروف الكفاح لانهاء الحرب ، وفي زمن السلم على حد سواء . ووفقاً لدستورها
تنتهج دولتنا الاشتراكية سياسة لينين السلمية بشكل مستمر ، وتحبذ دعم أمن الشعوب
والتعاون الدولي الواسع القاعدة . وتقيم علاقاتها مع الدول الأخرى على اساس احترام
مبادئ المساواة في السيادة ، والامتناع المتبادل عن استخدام القوة أو التهديد
باستخدامها ، وحرمة الحدود ، والسلامة الإقليمية للدول ، والتسوية السلمية
للمنازعات ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام حقوق الانسان والحريات
الاساسية ، والمساواة ، وحق الشعوب في تقرير مستقبلها ، والتعاون بين الدول ،
والتنفيذ الدقيق للالتزامات المنبثقة عن مبادئ ومعايير القانون الدولي المعترف بها
دولياً وعن المعاهدات الدولية .

ان سياستنا الخارجية تتسق اتساقا كاملا وميثاق الأمم المتحدة الذى يبدأ
بعبارة :

" نحن شعوب الأمم المتحدة ، وقد آلينا على انفسنا : ان ننقذ
الأجيال المقبلة من ويلات الحرب "

ان دراسة موجزة لقرارات الجمعية العامة التى صدرت خلال ٣٩ عاما من
وجود الأمم المتحدة بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي وجميع الدول الأخرى في
المجتمع الاشتراكي بما في ذلك جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وكذلك
البلدان الأخرى المحبة للسلم تكشف عن الاسهام القيم الذى قدمته تلك الدول ولا تزال
تقدمه لتفادى التهديد النووى ، وحفظ السلم بين الشعوب وضمانه ، وكبح جماح
سباق التسلح ولا سيما سباق التسلح النووى ، والنهوض بنزع السلاح وعملية تصفية
الاستعمار ، وتحقيق اهداف التقدم الاقتصادى والاجتماعى لجميع الشعوب ، وتدوين
وتطوير قواعد القانون الدولى التقدمية ، وجميع المسائل الأخرى ذات الأهمية الحيوية
للإنسانية والتى تتسق مع تطلعاتها .

ان اعتماد الامم المتحدة اعلانا بشأن منع الكارثة النووية واعتبارها اخطر
جريمة في حق الإنسانية وانتهاكا لحق أساسى من حقوق الإنسان هو حق الحياة كان
بناء على اقتراح من الاتحاد السوفياتي . ولقد كان الاتحاد السوفياتي ايضا هو أول من
جند حظر استخدام الأسلحة النووية وادانتها ، وكذلك حظر نشر الدعاية للحرب
ومذابها ، كما كان أول من طرح تدابير لازالة الأسلحة النووية من خلال التجميد
وحظر التجارب وبرنامج مرحلي لنزع السلاح النووى حتى يتم ازالة هذه الأسلحة الخاصة
بالتدمير الشامل ازالة نهائية . وقد تعهد الاتحاد السوفياتي ايضا بعدم البدء
باستخدام الأسلحة النووية وبعدم استخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية
التي لا تمتلك مثل هذه الأسلحة على أراضيها . وقد ناشد الدول النووية الأخرى
أيضا ان تتعهد بنفس الالتزامات سواء فرديا أو في اتفاق دولي مشترك .

وكان الاتحاد السوفياتي رائدا في استغلال الفضاء الخارجى للأغراض السلمية
ودعا بنشاط لحظر عسكرة الفضاء الخارجى .

والعالم بأسره يعرف اقتراحات الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى ،
الرامية الى منع ظهور انماط ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل والقضاء على
الأسلحة الكيميائية ، وتجميد الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة وخفضهما ، وكذلك
خفض الموازنات العسكرية ، واستخدام الأموال المحررة نتيجة لذلك لأغراض التنمية ،
حتى تتمكن الشعوب من أن تعيش في سلم ، بل وفي ظروف أفضل أيضا .

والاتحاد السوفياتي مستعد لنزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية
فعالة . وقد اقترح أيضا إبرام معاهدة عالمية بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات
الدولية ، كما اقترح أن تتفق الدول النووية على معايير سلوك الزامية تتمشى مع هدف
ازالة تهديد الحرب النووية ، والحفاظ على السلم على كوكب الأرض .

ان جهود الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز لمنع التدخل في الشؤون الداخلية
للبلدان الأخرى ، ودعم تطوير العلاقات بين البلدان على اساس مبادئ المساواة وحسن
الجوار معروفة جيدا . ويقترح الاتحاد السوفياتي الآن ان تقرر الأمم المتحدة حظر
سياسة ارهاب الدولة أو أية أنشطة تقوم بها دولة بهدف تقويض البنية الاجتماعية
والاقتصادية لدول أخرى ذات سيادة . وبهذا تعيد مرة أخرى التأكيد على أهمية
مبدأ لينين للتعيش بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة .

وفي السنوات الأربعين التي أعقبت الحرب زادت عضوية الأمم المتحدة من ٥١
الى ١٥٩ ، وقد تعهدت جميع الدول الاعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة - وهدفه
الاساسي صيانة السلم والامن الدوليين - بالتزامات محددة ، وأقرت بأنه من خلال
الجهود المشتركة يمكن ازالة الحرب من حياة البشرية ، كما يمكن أولا وقبل كل شيء ،
تفادي احتمال وقوع كارثة نووية عالمية .

ان الحق في السلم حق غير قابل للتصرف لكل شعب ، وهو حق تم القتال من
أجله وتم احرازه في كفاح حتى الموت ضد الفاشية والعسكرية من قبل القوات المتحالفة
المناهضة للهتلرية ، وهو الحق الذي تكافح من أجله الآن كل القوى المحبة للسلم
والمناهضة للامبريالية .

ان واجبنا المشترك ونحن نقرب من الاحتفال بالذكرى الأربعين لقيام الأمم المتحدة هو ان نعلن ونؤكد ان شعوب أرضنا لها حق مقدس في السلم ، وفي ان تتصرف فرادى وجماعات بما يؤدي الى دعم ذلك الحق ، وأن نبذل الجهود الضرورية على الصعيدين الوطني والدولي ، لتقديم الضمان القانوني والمادى لهذا الحق الاساسي للشعوب في ان تعيش في سلم ، وذلك باتخاذ خطوات عملية لازالة التهديد النووي ، والنهوض بنزع السلاح ، ومنع استخدام القوة في العلاقات الدولية ، ومحاولة حل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية .

وفي ظل السلم من الممكن معالجة مشاكل رفاهية الشعوب ورخائها ، وعملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وهذه مهمة تقع على عاتق كل دولة وكل منظمة دولية ونحن على اقتناع بأن مشروع الاعلان الذي اقترحته جمهورية منغوليا الشعبية بشأن حق الشعوب في السلم ينبغي ان يعتمد بالاجماع . ونعتقد ان هذا واجب حتمي يمكن التخلي عنه سواء من جانب الذين اختاروا اليوم ان يظلوا صامتين ازاء هذه القضية المشتعلة بينما ينتهجون سياسة تحبذ سباق التسلح ، ويتطلعون الى الهيمنة على العالم ؛ أو من جانب الذين لا يحضرون الى الامم المتحدة الا حينما يضطرون الى تنفيذ التعليمات والتصويت ضد قرار أو مقرر لارضاء اهواء الاقوياء في هذا العالم الذين يسهمون في زيادة تفاقم الحالة ويعيقون اعتماد حلول بناءة ، أو هؤلاء الذين يضطرون الى التصويت ، تحت ضغط خارجي ، لصالح قرار مناهض للميثاق يتعلق بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى .

ضحت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وهي من الاعضاء المؤسسين
للأم المتحدة ، بحوالي ربع سكانها في سبيل النصر على القوات الفاشية الغاشمة . وهي
لن تكفي فقط بتأييد الاقتراح بشأن اعتماد هذا الاعلان ، بل ستفعل كل ما تستطيع
لضمان الا ينتهك اى احد في اى مكان حق شعبها وحق الشعوب الاخرى في السلم .

السيد سيغنافونج (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية

عن الفرنسية) : ود الرجال العظماء عبر التاريخ ان يتحدثوا عن السلم ، وهو غاية
ما تصبو اليه البشرية . ومع ذلك فقد اتسم كل قرن بحرب او عدة حروب كبرى ، مع
ما تنطوى عليه من مأس وآلام . لقد شهد القرن العشرين وحده ، في فزون ثلاثين عاما ،
حربين عالميتين ، فضلا عن العديد من الصراعات الاقليمية او المحلية التي لا تقل
ضراوة .

هل ينبغي اذن ان نستنتج ان الذين يتحملون مسؤولية حكم الشعوب لم
يتعلموا من دروس التاريخ ؟

في الواقع ، ما ان خمدت النيران في رماد هيروشيما ونجازاكي ، وما ان جف
حبر التوقيع على ميثاق الامم المتحدة ، الذى استهدف انقاذ الاجيال المقبلة من ويلات
الحرب ، حتى اندلعت الحرب الكورية لتتبعها حروب الهند الصينية التي استمرت لما
يربو على ثلاثين عاما .

اننا مقتنعون تماما ان الذين عاشوا كابوس هذه الحروب لا يودون ان يعيشوه
ثانية .

ولترجمة هذه الطموحات المشروعة الى حقيقة ، شدد الآباء المؤسسون للأمم
المتحدة في الميثاق على تصميم الشعوب لأن تعيش مع بعضها البعض في سلم . وفضلا
عن ذلك ، فان الآباء المؤسسين جعلهم صيانة السلم والأمن أحد المقاصد الاساسية
للميثاق ، اضعوا على هذه الطموحات طابعا قانونيا ، وبعبارة اخرى ، فانهم جعلوها
حقا من الحقوق ، هو حق الشعوب في السلم .

وفي هذا الوقت الذى لم يكف فيه الوضع الدولى عن التفاقم ، ويلقى فيه خطر الحرب النووية بثقله على البشرية وعلى مستقبلها اكثر من اى وقت مضى ، فان نظـر الجمعية العامة في هذا البند المقدم من منغوليا ، في جلسة عامة يجيئ في وقته تماما ، ومن الضرورى تذكير الذين يميلون الى النسيان — لاسيما الذين يدعون بأن هناك ماهو اهم من السلم او ما هو اسوأ من الحرب — ان حق الافراد والشعوب والدول في العيش في سلام هو اساس حقوق الانسان الاساسية . وفي السلم يمكن بلورة حقوق الانسان جميعها وتحقيقها . ان السلم هو الارضية الخصبة للتقدم الاجتماعى .

الا ان اعمال الحق في السلم يتطلب احترام اولويات معينة ومبادئ محددة .
اولا ، ان اكثر مشكلة ملحة هي تلافي خطر الحرب النووية ، وكبح جماح سباق التسلح النووى ، وتحقيق نزع حقيقي للسلاح ومنع اضعاف الطابع العسكرى على الفضاء الخارجى .

ومن المسلم به بصورة عامة ، ان هناك في الوقت الحالى توازنا تقريبا في القوى بين الدولتين العظميين . ان الدوائر العسكرية الامبريالية ، الطامعة في تحقيق تفوق عسكرى او استراتيجى ، هي وحدها التي تشكل في هذا التوازن ، وتحاول الاخلال به عن طريق الدخول في سباق تسلح جامع ، لاسيما سباق التسلح النووى ، مصحوبا بنظريات مثل جواز شن حرب نووية ، والضربة النووية الاولى ، والحرب النووية المحدودة وامكانية كسب مثل هذه الحرب . ومن ثم كان وزع الرؤوس الحربية النووية الامريكية المتوسطة المدى في بلدان معينة في غرب اوربا ، المرحلة الاولى في تنفيذ تلك النظريات .

وهناك مسألة اخرى تثير قلقا عميقا ، وهي مشروع احد البلدان لنقل سباق التسلح الى الفضاء الخارجى ، وقد كرس له بالفعل بضعة آلاف من ملايين الدولارات .
واذا ما تم تنفيذ هذا المشروع ، فانه سيزيد من تفاقم الخطر على مصير البشرية .

ولوضع حد لهذه الحالة ، ينبغي محاولة تهيئة جو من الثقة في العلاقات الدولية . ان الطريق المؤدى الى الثقة والى منع جميع الحروب ، هو وقف سباق التسلح ، والعودة الى العلاقات الطيبة بين الدول ، والى سياسة الانفراج .

والشرط الآخر لعمال الحق في السلم هو احترام مبادئ التعايش السلمي . ان المجتمع الدولي في الوقت الراهن مكوّن من دول ذات نظم سياسية واجتماعية متباينة ، كتب عليها ان تعيش سويا الى الابد .

ان الدوائر الحاكمة في بلدان رأسمالية معينة ترفض الاعتراف بهذا الواقع ، وتقودها كراهتها العمياء للشيوعية الى اعتبار الاتحاد السوفياتي مصدر كل الشرور ، والى القول بأنها تفضل ان ترى ابناؤها يموتون ، على ان يعيشوا تحت الهيمنة الشيوعية . وبناءً على ذلك ، فانهم لم يترددوا في اعلان ان الحرب النووية ليست اسوأ من كل الشرور ، وان الأسوأ هو الشيوعية . ان فكرة التعايش السلمي بالنسبة لهم مستبعدة تماما . ولهذا السبب فانهم يبذلون كل ما في وسعهم للقضاء على الاشتراكية كنظام سياسي . ويفسر هذا حربهم الصليبية على الصعيد العالمي ضد الشيوعية . ان هذا الموقف ، رفض التعايش السلمي ، لن يقود البشرية الا الى محرقة نووية .

ان المغفور لها انديرا فاندى ، اذ كان يلقها ما تشكله سياسات هذه الدوائر وهي سياسات تتسم بالمغامرة ، من خطر على السلم ، اعتادت ، ان تقول ، وهي محقة في ذلك :

" اننا نؤيد التسوية السلمية للنزاعات ، وندافع عن قضية التعاون لمصلحة البشرية جمعاء . اننا نؤمن بالتعايش السلمي . ان العالم واسع بما يكفي لأن نعيش فيه جميعا بغض النظر عن قناعاتنا السياسية ، او معتقداتنا الدينية ، او العرق الذى ننتمى اليه . الا ان هذا العالم لن يكون واسعا بما يكفي لان ننجو من حرب تستخدم فيها الاسلحة النووية ."

والأجد رب هذه الدوائر أن تستنير بهذه الكلمات الحكيمة .

ان التعايش السلمي يعني ايضا احترام مبدأ عدم التدخل بكافة اشكاله في شؤون الدول الاخرى ؛ لأن التجربة اثبتت ان التدخل يؤدي دائما الى خلق اوضاع تهدد السلم والامن الدوليين . فعلى سبيل المثال ، سيكون من المناسب لنا ان نتخلى الدول عن سياسة تقوم على تشكيل قوات قتالية - ما يسمى بقوات الانتشار السريع - لارسالها الى مناطق تبعد آلاف الكيلومترات عن شواطئها ومناطقها ، الى مناطق تعلن اعتباطا انها تقع في نطاق مصالحها الحيوية . وبالمثل ، فمن المستصوب وضع نهاية لسياسة تقوم على تنظيم وتمويل ودعم أنشطة تخريبية وارهابية مسلحة تستهدف زعزعة او اسقاط حكومات او نظم لا تحظى باعجاب اخرين او لا تطيع ما يمليه عليها الآخرون ، كما هو الحال في نيكاراغوا وافغانستان .

ان لكل دولة الحق غير القابل للتصرف في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي على النحو الذي يترأى لها ودون أى تدخل من جانب اية دولة اخرى .
ويعني التعايش السلمي ايضا احترام استقلال الدول الأخرى وسيادتها وسلامتها الإقليمية . ونحن نرى انه ما من دولة ، كبيرة كانت او صغيرة ، تحب ان ترى أية دولة اخرى تتعدى على استقلالها السياسي او على سلامتها الإقليمية ، وبالتالي يجب عليها بالمثل ان تمتنع عن التصرف على هذا النحو ازاء الدول الأخرى ومن ثم فان الدولة التي تدبر وتشجع اعمال الحرب الاهلية والارهاب في اراضي دولة اخرى ، او التي تساعد في أنشطة تنظم في اراضيها بغية ارتكاب مثل هذه الاعمال ، او تشارك في هذه الأنشطة او تتغاضى عنها انما تنتهك هذا المبدأ .

ويعد مبدأ حرمة الحدود الدولية القائمة بما في ذلك الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري النتيجة الطبيعية لاحترام السلامة الإقليمية . وربما تكون هذه الحدود قد رسمت على حساب بعض الدول او رغم ارادتها ، الا ان الاطراف المعنية اضطرت لقبولها وارتضت العيش في داخلها . واثارة هذا الامر مرة اخرى يترتب عليه زعزعة امن واستقرار جميع الدول حديثة الاستقلال في افريقيا وامريكا اللاتينية وآسيا .

بيد أننا ما زلنا نشهد في اواخر القرن العشرين في بعض البلدان ، دوائر رجعية متطرفة تحركها النزعات التوسعية ، تدبر لاستخدام القوة للتشكيك في هذا المبدأ وكانت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ضحية لمثل هذا الموقف في شهر حزيران / يونيه الماضي . ولولا مساندة الشعوب المحبة للسلم والعدل ، والضغط التي مارسها الرأي العام العالمي على تلك الدوائر ، لتدهورت على نحو خطير علاقات الصداقة بين البلدين نتيجة هذا الحادث .

ويقال ان الشعوب السعيدة هي تلك التي ليست لديها مشاكل ، ولعلنا لا نكون مغالين اذا اعتقدنا ان جميع شعوب الارض تحذوها الرغبة في ان تكون مثلها . الا ان بعض زعمائها الذين لا يشعرون بالمسؤولية ، والذين كثيرا ما تراودهم احلام جنونية ، او تحركهم بواعث انانية محضة يلتمسون الذرائع لتأليب الشعوب على بعضها البعض .

وتؤدي هذه الاعمال الخرقاء الى تردى المناخ الدولي ، وتزايد التهديد بنشوب حرب ،
اذا اندلعت ستكون بالتأكيد حربا نووية .

ألم يحن الوقت بعد لأن نتخذ سويا تدابير من شأنها درء هذا الخطر ؟
في السنوات الاخيرة تقدم الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية بعدة مقترحات
ومبادرات سلم من اهمها تعهد الاتحاد السوفياتي بالا يكون اول من يلجأ الى استخدام
الاسلحة النووية ، وابرام معاهدة عدم اللجوء المتبادل الى القوة العسكرية ، وصون
العلاقات السلمية بين الدول الاعضاء في حلف وارسو والدول الاعضاء في منظمة حلف
شمال الاطلسي ، وابرام اتفاقية بين دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ بعدم الاعتداء
وعدم اللجوء الى القوة .

وقد ايدت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هذه المبادرات تأييدا مطلقا .
واذا اخذت الدول المعنية مباشرة . وفي المقام الاول الدول النووية ، هذه المبادرات
في الاعتبار بصورة جدية ، فانها ستسهم دون شك على نحو ايجابي في تهيئة مناخ
من الثقة في علاقاتها المتبادلة ، ينبنى على اساس كفيل بتشجيع التنمية المستمرة والسلمية ،
الامر الذي يحقق الى حد ما الاستجابة لمطامح شعوب هذه الدول . وهو ما اكده
رؤساء دول وحكومات الارجنتين وتنزانيا والسويد والمكسيك والهند واليونان في بيانهم
المشترك الصادر في آيار/مايو ١٩٨٤ .

(تكلم بالانكليزية)

" ويجب أن تستخدم قوة الجنس البشري وابداعه ، لا في اتقان
اسلحة الفناء ، بل في تسخير موارد الارض بحيث يتمتع جميع البشر بحياة ملؤها
الأمن والكرامة في نظام دولي خال من الحروب وقائم على السلم والعهدل ."

(A/39/277 ص ٥)

(ثم واصل كلمته بالفرنسية)

وبوصفنا أحد الاطراف التي شاركت في اعداد مشروع الاعلان بشأن حقوق
الشعوب في السلم (A/39/L.14) الذي قدمه ممثل منغوليا الى الجمعية منذ بضع
دقائق يأمل وفد بلادي ان توافق عليه جميع الوفود .

السيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان المناقشة في الدورة الراهنة للجمعية العامة اثبتت على نحو مقنع ان الغالبية العظمى من الدول الاعضاء تشعر بقلق بالغ ازاء مستقبل العالم ، وتعلو اصواتها منادية باتخاذ خطوات فعالة للقضاء على خطر الفناء النووي المحدق بنا ، ولكفالة الحق الرئيسي من حقوق الانسان ألا وهو حقه في العيش في ظل السلم والأمن .

ولهذا السبب فاننا نرحب بالمبادرة الهامة التي جاءت في حينها والتي قامت بها جمهورية منغوليا الشعبية ، والتي دعت الدورة الحالية للجمعية العامة الى مناقشة بند بعنوان " حق الشعوب في السلم " ، والى اعتماد قرار من شأنه ان يدلل على أن الامم المتحدة لا تقف مكتوفة اليدين ازاء تعاظم الخطر ، وانها على استعداد لبذل اقصى ما في وسعها لانقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب كما ينص الميثاق .

ان حق الدول في السلم . وهو اكثر حقوق الانسان قدسية ينص ايضا على اعتراف الدول بالحقيقة الثابتة التي مؤداها انه في ظروف العصر النووي اصبح اقرار سلم دائم على كوكب الارض الشرط الأساسي لصون الحضارة ، ولبقاء البشرية ، كما يقتضي ادراك الدول لمسؤوليتها المتمثلة في انتهاج سياسة تفضي الى تحقيق هذا الهدف ويقتضي بوجه خاص اتخاذ خطوات صوب ازالة التهديد النووي .

واذا نظرنا الى حق الشعوب في السلم من هذه الزاوية نتبين ان هذا الحق ليس فكرة مجردة ، ولكنه تجسيد لرغبة الشعوب في ان تكفل لنفسها مستقبلا سلميا . وفي الظروف السلمية وحدها نستطيع ان نعالج على نحو فعال جميع المشاكل الأخرى التي تواجهها البشرية على مستوى العالم ، وان نضمن تحقيق التنمية الحضارية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية الشاملة .

ونحن على يقين من أن السلم هو بالفعل المتطلب الجوهرى ، اذا اردنا اعمال جميع حقوق وحرىات الانسان ، واذا اردنا تأكيد القيمة الحقيقية للكيان البشرى .

ان توفير السلم الدائم والتام يتسم بنفس القدر من الاهمية بالنسبة لكافة البلدان والشعوب . ولن يتسنى تحقيق المساواة بين الامم الكبيرة والصغيرة ، ولن يكفل اقرار سائر المثل النبيلة الواردة في ميثاق الامم المتحدة الا اذا ساد هذا السلم . ان ضمان حق الشعوب في السلم يرتبط ارتباطا لا تنفصم عراه بالقضاء على التهديد النووى الذى اتخذ مؤخرا ابعادا جديدة ، وبوقف سباق التسلح المتصاعد وعكس اتجاهه ، نظرا لأن سباق التسلح النووى على وجه التحديد هو الذى يعرض بقاء الحضارة البشرية للخطر . وحيثما يوجد هذا السباق يصبح الذود عن اسس السلم مهمة متزايدة الصعوبة . ان الذين يصعدون سباق التسلح على جانبي الاطلسي ، الذين كرسوا انفسهم لتحقيق الطموح الامبريالي المتمثل في التفوق على البلدان الاشتراكية يتحملون مسؤولية جسيمة نظرا لأن السلم في كوكبنا نتيجة لهذا اصبح مزعزا وهشاً بشكل متزايد .

ومن الواضح ان حق الشعوب في السلم لا يعتبر لدى بعض الدوائر أكثر حقوق الانسان قدسية ، وهو ما ينطوى بالضرورة على الالتزام الأساسي من جانب الدول بضمان العمل على تحقيقه ، ولكنه بالنسبة لهذه الدوائر ليس سوى مجرد ستار دعائي من الدخان يسمح بالقيام بجميع انواع الأعمال التعسفية التي تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا . وما زالت تمثل في اذهاننا كلمات تفيد بأن هناك امورا أخرى أهم من السلم ، الى جانب بعض الأفكار التي تشير الى امكانية تحقيق النصر في حرب نووية ، وبالتالي الاعتراف بطريقة تكتيكية بامكانية نشوب تلك الحرب .

وبالتحديد ، فانه نتيجة لوجود تلك الاتجاهات الخطيرة في الحياة الدولية ، تكتسب مسألة تأكيد حق الشعوب في السلم ، وكذلك المحافظة على هذا الحق بصفته التزاما اساسيا للدول ، أهمية خاصة في الوقت الراهن . ونريد تأييدا تاما الاقتراح الذي يقضي بأن تعتمد الدول الحائزة للأسلحة النووية ، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية فسي عملية نزع السلاح النووي ، معايير للسلوك محددة ومتفق عليها من أجل تجنب نشوب حرب نووية ، انطلاقا من التزامها بالحفاظ على السلم . وهناك مشروع موجود فعلا يحدد تلك القواعد للسلوك . ومن بين مكوناته الرئيسية ، والتي قدمها في شهر آذار/مارس من هذا العام السيد تشيرنينكو أعلى ممثل للاتحاد السوفياتي ، مجموعة من الخطوات العسكرية والسياسية البالغة الأهمية ، التي تقوم على روح من الواقعية ، ورغبة في تحقيق تفاعل ايجابي في معالجة القضية الأساسية التي تواجه العصر الحالي ، وهي منع نشوب حرب نووية . ويقترح ان تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية باعتبار منع نشوب الحرب النووية اكثر الاهداف أهمية في سياستها الخارجية ، وان تحجم عن الانغماس في الترويج للحرب بأية طريقة كانت ، وان تلتزم بالألا تكون البادئة في استخدام الاسلحة النووية ، أو أن تسمح بانتشارها بأي شكل من الأشكال ، وأن تقوم على أساس مبدأ الأمن المتكافئ بتخفيض الأسلحة النووية تدريجيا حتى يتم القضاء عليها نهائيا بجميع جوانبها .

واعتقد انه يمكننا القول بكل ثقة ، انه اذا ما حذت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية حذو الاتحاد السوفياتي ، وجعلت تلك المبادئ أساسا لسياساتها الخارجية ،

فان الحالة الدولية ستصبح أكثر استقرارا ، ويصبح خطر نشوب حرب نووية أقل حدة وسيكون هذا حقا اسهاما تاريخيا في ضمان الحق المقدس للشعوب في السلم . وفي هذا الصدد ، فاننا نعلق ايضا أهمية قصوى على منع سباق التسلح فسي الفضاء الخارجي . ونعتقد ، أن رحلة الانسان في الفضاء الخارجي تحمل في ثناياها ضرورة تطبيق حقوق الدول وواجباتها في مجال الأنشطة في الفضاء الخارجي . ولا يمكن ضمان سلام دائم على الأرض اذا لم نضمن الطابع السلمي الخالص لعمليات استكشاف الكون ومن ثم ، نؤيد تأييدا تاما المبادرة التي قام بها الاتحاد السوفياتي في هذه السدورة للجمعية العامة فيما يتعلق بقصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية لمنفعة البشرية .

ويتطلب الحفاظ على حق الشعوب في السلم احترامنا حازما من قبل الدول الأعضاء لالتزاماتها طبقا للميثاق والقواعد والاتفاقيات الدولية التي تعزز من الأسس السلمية للعلاقات الدولية . وهناك عدد من مقررات الجمعية العامة لها صلة مباشرة بتلك القضية مثل الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، والاعلان بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة ، وتعريف العدوان ، واعلان خاص باعداد المجتمعات للعيش في سلم واعلان بشأن منع وقوع كارثة نووية ، والقرارات التي تدين الحرب النووية ، والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، واعلان بشأن التعاون الدولي من أجل نزع السلاح ، وعدد آخر من الصكوك الدولية . وحتى تلك القائمة ، وهي ليست قائمة شاملة بأي حال ، توضح بجلاء مدى الحاجة الملحة والفائدة من تطوير المبادئ الأساسية لميثاق الامم المتحدة من أجل ضمان الامتثال الكامل لها ، ومن أجل جعلها ملائمة تماما للظروف التاريخية المحددة والمستجدة .

كما اننا نعلق أهمية كبرى على تطوير مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وزيادة تعزيزه . وهذه مسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بضمان حق الشعوب في السلم . وخلال الدورة الحالية للجمعية العامة ، أعربت الدول الأعضاء عن قلق عميق ازاء التزايد

في عدد الانتهاكات المباشرة لبدء عدم استخدام القوة ، بما في ذلك أعمال العدوان ،
السلح الصارخ ضد عدد من البلدان النامية والبلدان غير المنحازة ، والتي ترتكب
بصفة عامة باسم حماية مجالات المصالح الحيوية ، أو بمقتضى ذرائع أخرى . لقد أدت تلك
الاحداث الى تفاقم الحالة الدولية في مجملها تفاقم خطيرا ، وهددت الحفاظ على السلم
لا في منطقة بعينها بل على الصعيد العالمي .

ونرى ، أن هناك ضرورة ملحة لابرام معاهدة دولية بشأن عدم استخدام القوة
في العلاقات الدولية ، مثل تلك المعاهدة التي قد متها البلدان الاشتراكية في تاريخ
يرجع الى عام ١٩٧٦ . ونعتقد ، ان ابرام مثل تلك المعاهدة سيكون بمثابة ضمان سياسي
وقانوني قوى لحق الشعوب في السلم ، كما انه سيساعد في تعزيز مناخ ملائم لا حراز مزيد
من التقدم في مجال تخفيض الأسلحة ، وفي نزع السلاح النووى .

وبالاعانة الى ذلك ، نعتبر انه أمر يتصف بقدر من الالحاح أن تدين الجمعية
العامة بشكل حاسم سياسة وممارسة الارهاب الصادر عن الدولة كوسيلة لمعاملة الدول
والشعوب الاخرى ، طبقا لما اقترحه الوفد السوفياتي .

ونعتقد اعتقادا عميقا بانه لصالح الحفاظ على السلم ينبغي ألا تقم الدول
خلافاتها العقائدية في مجال العلاقات الدولية التي ينبغي أن تقوم اساسا على المراعاة
الدقيقة لمبادئ ميثاق الامم المتحدة وغيره من مبادئ وقواعد العلاقات الدولية المعترف
بها بصورة عامة .

وأسوة بتلك الروح البناءة ، ودافع من الرغبة في تفادى خطر نشوب صراع مسلح
اقتрحت الدول الأعضاء في حلف وارسو ، في اجتماع للجنة السياسية الاستشارية عقد في
براغ في شهر كانون الثاني / يناير من العام الماضي ، على الدول الأعضاء في منظمة حلف
شمال الأطلسي ابرام معاهدة تتضمن اتفاقا متبادلا بالأ تكون البادئة باستخدام القوة
وان تحافظ على العلاقات السلمية . ونأمل ، انه بعد النداءات الأخرى التي تقدمنا بها ،
فان الدول الاعضاء في حلف شمال الأطلسي ستوافق على بدء المشاورات العملية بهسدف
الاعداد لمعاهدة من هذا القبيل .

وحتى يمكن ضمان حق الشعوب في السلم ، ينبغي لجميع أعضاء الامم المتحدة بذل جهود نشطة وبناءة وهادفة من أجل تجنب خطر الابادة النووية ، واعتماد نهج مسؤول لمعالجة المهام الجسيمة لنزع السلاح ، واعادة بناء الثقة المتبادلة ، واتبع سياسة واقعية ، وتوخي سياسة الانفراج في العلاقات الدولية . ويعتقد وفد تشيكوسلوفاكيا ان اعتماد مشروع اعلان بشأن حق الشعوب في السلم سيتوافق مع صالح تعزيز السلم والأمن الدوليين ، وسيكون بمثابة خطوة سياسية ومعنوية هامة من أجل مستقبل سلمي للحضارة البشرية . وبالتالي نؤيد تأييدا تاما مشروع القرار A/39/L.14 ، المقدم من وفد جمهورية منغوليا الشعبية ، ونعرب عن اعتقادنا بأنه سيحظى بتأييد واسع من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

السيد فرما (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شعرنا بقلق بالغ ازاء التدهور الخطير في المناخ السياسي والأمني الدولي ، واستمرار التوترات والمواجهة التي اصبحت السمة السائدة في العلاقات بين الدول الكبرى . وقد ساعد على تفاقم تلك الحالة تصاعد سباق التسلح بصورة محمومة ، خاصة سباق التسلح النووي الذي يهدد بقاء الجنس البشري ذاته . لقد أدى الافتقار الى حوار بناء بين الدول الحائزة للأسلحة النووية الى زيادة خطر نشوب حرب نووية . وتلك الحرب ، حتى لو لم يستخدم فيها الا جزء من المخزونات الموجودة حاليا ، ستجلب الموت والدمار لجميع البشر .

ونرحب في هذا الصدد ، بادراج بند جديد في جدول أعمال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، بناءً على طلب منغوليا بشأن " حق الشعوب في السلم " . وللسلم أهمية عظيمة بالنسبة للبشرية حتى يمكنها العيش في ظل ظروف تسودها العدالة والرفاهية والمساواة ، وقد تآقت البشرية الى السلم على مر القرون . وبشر الحكماء والسياسيون منذ آلاف السنين بتعاليم السلام والاخاء والتسامح . والسلام شرط جوهري لا غنى عنه لتحسين نوعية الحياة على كوكبنا .

وتواجه رؤيا آبائنا المؤسسين وهي : " ان ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب " تحدياً لم تواجهه من قبل . والخيار أمامنا واضح ، فلما أن ننعم بالسلم أو أن نفنى . ويركز مشروع اعلان حق الشعوب في السلم الذي قدمه وفد منغوليا ، على الحاجة الى تفادي كارثة نووية تحل بالعالم بأسره ، ويسلم بأن ضمان الحياة السلمية للشعوب هو الواجب المقدس لكل دولة . ويؤكد الاعلان أيضاً على ضرورة أن توجه الدول سياساتها صوب ازالة خطر الحرب ، ولا سيما الحرب النووية ، ونبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية على أساس ميثاق الأمم المتحدة .

وتعلق الهند أهمية بالغة على منع الحرب النووية . ولم يواجه البشرية من قبل أى شكل من أشكال الحروب مخوف بأخطار يمكن مقارنتها ولو من بعيد بالأخطار التي تمثلها الحرب النووية بالنسبة للحضارة البشرية ، ان لم يكن بالنسبة لبقاء الجنس البشرى ذاته . وقد لا يبقى شيء من الحضارة بعد الحرب النووية ؛ وأمل البشرية الآن يكمن في منع الكارثة . ومن الواضح أن تحديد الأسلحة النووية وتخفيضها ، ينبغي ان يظلا هدفين لهما أولوية قصوى . ويجب على العالم أن ينطلق من هذه التدابير الأولى صوب نزع السلاح ، لأن نزع السلاح النووي هو السبيل الوحيد لمنع الحرب النووية ، ونحن نرفض رفضاً قاطعاً نظريات الردع والحرب النووية المحدودة ؛ التي لا تعدو أن تكون تبريراً تقدمه الدول الحائزة للأسلحة النووية لاستمرارها في استحداث وانتاج وتخزين ونشر الأسلحة النووية .

وطينا بوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة ، التزام باتخاذ اجراءات بناءة فسي اتجاه وقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه . وبينما تقع المسؤولية الرئيسية في منسج الكارثة النووية على عواتق الدول الحائزة للأسلحة النووية ، الا أن المشكلة قد اتخذت أبعادا خطيرة جدا واتسع نطاقها بحيث لا يمكن أن تترك لتلك الدول وحدها . وقد تقدم رؤساء دول أو حكومات الأرجنتين وتنزانيا والسويد والمكسيك والهند واليونان في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٨٤ بمبادرة الدول الست للسلم ، في محاولة لوقف سباق التسلح ، والتحرك نحو نزع السلاح . وقرر الزعماء الستة :

" اننا من أجزاء مختلفة من المعمورة ، ونحمل فروقا في الدين والحضارة والنظم السياسية . ولكننا متحدون في الاعتقاد بأنه يجب ألا تحدث حرب عالمية أخرى . بشأن هذه القضية ، التي هي أشد القضايا خطرا ، آكينا على أنفسنا أن نقوم بجهد مشترك لصالح السلم . . .

" اننا سوف نقوم بكل ما في وسعنا لتسهيل التوصل الى اتفاق فيما بين

الدول الحائزة للأسلحة النووية " . (A/39/277 ، ص ٤)

ويحث النداء المشترك الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن توقف كل أشكال تجارب وانتاج ونشر الأسلحة النووية ونظم ايصالها كخطوة أولى ضرورية يعقبها مباشرة تخفيضات جوهرية في القوات النووية . وينبغي أن يتلو تلك الخطوة الأولى برنامج مستمر لتخفيض الأسلحة ، يؤدي الى نزع السلاح العام الكامل ، الذي تصاحبه تدابير لتعزيز منظومة الأمم المتحدة ، وضمان تحويل الموارد الضخمة من سباق التسلح الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وهو ما تدعو اليه الحاجة العاجلة . ويجب أن يكون الهدف الأساسي هو تقليل خطر اندلاع حرب بين الأمم ثم القضاء عليه نهائيا .

لقد حدد مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في عام ١٩٨٣ السلم والتعايش السلمي والاستقلال ونزع السلاح والتنمية ، باعتبارها أهم قضايا مصرنا . ولا يعني السلم مجرد عدم حدوث الحرب ؛ بل ينبغي أن يقوم على أساس من العدل والمساواة ، لأن الاستغلال والاحجاف غير المحتمل مازالا أهم أسباب التوتر والصراع

والعنف في العالم . بيد أن السلم ونزع السلاح هما الشرطان الأساسيان الضروريان لتحقيق الأهداف الأخرى التي نقدها وهي الاستقلال والعدالة والتنمية في عالمنا القائم على التكافل . وقد قالت السيدة انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند الراحلة في خطابها الرئيسي أمام مؤتمر قمة عدم الانحياز :

" ان البشرية تتأرجح على حافة انهيار النظام الاقتصادي العالمي والفناء من خلال الحرب النووية . ولو وقعت هاتان المأساتان فهل يستطيع أى منا كبيرا كان أو صغيرا ، غنيا أو فقيرا ، من الشمال أو الجنوب ، من الغرب أو الشرق أن يأمل في الفرار ؟ " . (A/38/132 ص ١٦١ ، ١٦٢)

ثم أضافت قائلة :

" ان هناك ترابطا وثيقا بين التنمية والاستقلال ونزع السلاح والسلم . فهل يمكن أن يقوم سلم جنبا الى جنب مع الأسلحة النووية ؟ بدون السلم ستتحول كل أحلامنا في التنمية الى رماح " . (المرجع نفسه ، ص ١٦٤)

وأؤكد من جديد التزام الهند ، بل التزام جميع بلدان عدم الانحياز بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والنهوض بالسلم العالمي . وتعتبر الفقرة الختامية من رسالة نيودلهي التي اعتمدها مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز ذات صلة في هذا الصدد فهي تقول :

" ان الأزمة التي تواجهها حضارتنا اليوم لم يسبق لها مثيل على مر التاريخ . والمهام العظيمة تتطلب قرارات حكيمة . لذلك نناشد الدول الكبرى ان تنبذ الشكوك وان تشرع في مفاوضات مخلصمة تستشرق المستقبل بروح من حسن النية المتبادلة للتوصل الى اتفاق حول مختلف تدابير نزع السلاح والاهتداء الى مخرج من الأزمة الاقتصادية المتفاقمة التي تهددنا جميعا . ان أعضاء حركة عدم الانحياز على استعداد لأن يقوموا ، متحدين ، ببذل كل ما في وسعهم للمساعدة في هذه العملية . ان الأرض أرضنا جميعا ، فلننعم بها في كنف السلم والأخوة الصادقة ، القائمة على الكرامة والمساواة لبني الانسان " . (المرجع نفسه ص ٦٥)

السيد أوراماس أوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية من الإسبانية) : لقد اعترفت الأمم المتحدة بحق الشعوب في السلم منذ عام ١٩٤٥ ، عندما أشار الموقعون على ميثاق الأمم المتحدة الى ضرورة انقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب . ومع ذلك ، لم تمض سوى أسابيع قلائل ، حتى شاهد العالم بغزع مجازر هيروشيما ونجازاكي ، وأصبحت الحاجة الى تحويل هذه الفكرة النبيلة الى واقع ، أكثر وضوحا من ذي قبل .

ان جريمة هيروشيما ونغازاكي كانت اول عمل من اعمال القوة يرتكب في ظل سياسة الحرب الباردة ، وكانت هذه الجريمة ايضا سببا في تشجيع الحكومات المتعاقبة للولايات المتحدة في سعيها المحموم وراء التفوق العسكرى ، من أجل حسم مشاكل عصرنا المعقدة بالقوة . لقد ادت تلك السياسة الى تنامي تكديس الاسلحة المطبورة للغاية من جميع الانواع ، في محاولة لايجاد قوة عسكرية قادرة على ضمان حل جميع المشاكل من مواقف القوة .

لكن ، رغم ان المجتمع الدولي اعرب منذ اربعين عاما عن قلقه بشأن الاجيال المقبلة ، وسلم بحقها في السلم ، فان لديه الآن جميع الاسباب التي تدعوه الى الانزعاج ففي خضم اسوأ ازمة اقتصادية عرفها العالم يبدد اكثر من مليون دولار كل دقيقة على الاسلحة .

ومنذ وقت طويل قد ران هناك ثلاثة اطنان من المتفجرات لكل رجل او امرأة او طفل على وجه الارض . وقد تم تحذيرنا من سباق التسلح المفروض علينا ، وطلب منا وضع حد له والا هلكنا جميعا . لهذا السبب يعد العمل من اجل السلم امرا اكثر من حتمي في عصرنا ، لانه حيوى لبقاء البشرية .

وتعترف الغالبية الساحقة من المتكلمين في هذه الجمعية بان حماية السلم والا من الدولين اكثر المهام حيوية والحاحا اليوم . ان الامكانية التكنولوجية لتدمير كوكبنا بل وافناء الجنس البشرى تؤكد اكثر مما عداها ، حاجتنا للعمل من اجل السلم وضمانه بوصفه حقا غير قابل للتصرف للشعوب .

ومما تجدر الاشارة اليه هنا ان الشعوب تناضل دون هوادة من اجل هذا الحق . ويكفي ان نذكر بصورة مئات الآلاف من الاشخاص الذين وقفوا امام هذه المنظمة اثناء الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة التي كرسست تماما لبحث قضايا نزع السلاح في عام ١٩٨٢ . فحينذاك كانت اصوات الشعوب تدوى عاليا وبكل وضوح وصدق مذبذبة تجميد الترسانات النووية ، ومؤيدة لحظر استخدام الاسلحة النووية ، ومطالبة بتخفيض الترسانات الحالية ، ومشجعة للدخول في مفاوضات جديدة بناءة ترمي الى اقامة

عالم يسوده السلم والتعايش السلمي بين الامم . لكن الحقيقة التي لا يمكن انكارها هي اننا لا نزال بعيدين كل البعد عن بلوغ تلك الاهداف ، وان هناك قوى تعمل بوضوح ضدها . واشير هنا الى تلك القوى التي تذكي نيران التوترات في مناطق متعددة من العالم بغية تسميم المناخ الدولي ، وعرقلة الحوار ومفاوضات نزع السلاح في جميع المحافل .

ان هذه القوى نفسها هي التي تعمل ضد حق الشعوب في السلم ، وهي التي تتخذ مقررات تقرب العالم من حافة هاوية نووية ، وذلك بوزع اسلحة الضربة الاولى التي تمتلكها على الساحة الاوروبية ، وهي التي تهدد بتدمير اساس العلاقات المتعددة الاطراف ؛ وهي التي تتجاهل المبادئ المقبولة بصفة عامة مثل عدم التدخل بجميع اشكاله في الشؤون الداخلية للدول ، واحترام حق الشعوب في ان تختار بحرية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يناسب مصالحها على الوجه الافضل .

ان نفس القوى التي تعارض مفاوضات نزع السلاح في جنيف ، هي ذاتها التي تعارض السلم في الجنوب الافريقي ، وتواصل تعاونها في جميع المجالات - بما فيها المجال النووي - مع نظام الفصل العنصري ، فسي تعد سافر لحق الشعوب الافريقية في السلم .

ان نفس القوى التي بدأت مرحلة جديدة في سباق التسلح الجامح ، هي التي تنم تحالفات استراتيجية مع الصهاينة ، بينما تعمل في الوقت ذاته ضد حق الشعوب العربية في السلم وحق الشعب الفلسطيني في العيش في وطنه .

ان هذه القوى ذاتها هي التي تعرقل جهود السلم في امريكا الوسطى ، وتهدد امن نيكاراغوا ، وتشيد قواعد عسكرية جديدة في المنطقة وتعزز التواعد القائمة منتهكة بذلك المجال الجوي والمياه الإقليمية لنيكاراغوا ، وتزرع الألغام في موانئ ذلك البلد ، وتجري دون توقف مناورات عسكرية بقصد التهديد والتخويف ، وتزبد بذلك من مخاوف تحول حربها غير المعلنة ضد ذلك البلد من بلدان امريكا الوسطى الى عدوان مباشر .

ذلك هو الاطار العالمي والاقليمي الذي يطلب من هذه المنظمة ان تنظر في سياقه في البند ١٣٩ من جدول الاعمال . اذ ان الوضع الراهن يثير الانزعاج الشديد ، ولا بد من كبح جماح الاتجاهات المناوئة للسلم . ويجب الا ندخر جهدا في تلافي الحرب . ويتعين علينا ان نعمل بحسم لضمان احترام مبادئ القانون الدولي ، وخاصة تلك المتصلة بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، والتسوية السلمية للنزاعات ، واحترام استقلال الشعوب وسيادتها وحقوقها في تقرير المصير . ومن واجب جميع الحكومات ان تضمن لشعوبها حقوقها في مستقبل يسوده السلم . ويستوجب تحقيق تلك الغاية الالتزام الصارم بالمعايير المعترف بها للتعايش الدولي .

السيد زين (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) لقد طلب وفد بلادى بشي من التردد ان يسمح له بالكلام في المناقشة الخاصة بالبند المعروض علينا والمعنون " حق الشعوب في السلم " . وقد ترددنا لاننا في المقام الاول ، نتفهم تماما تلك الروح التي الهمت جمهورية منغوليا الشعبية عرض هذا الموضوع على الجمعية العامة ، بل نحن في الواقع نشيد بتلك الروح ونعجب بها . وبطبيعة الحال نود ان نكون مؤيدين لها . ومن الواضح تماما ان شعوب العالم لها الحق فعلا للعيش في سلم ؛ ومع ذلك يتعين على وفد بلادى ان يعلن ان لدينا صعوبات خطيرة تتعلق بالمقترحات المحددة التي برزت ، ايا كان حسن النية الواضح الذي تتميز به دون شك ، وذلك لاسباب ساقوم بشرحها .

اولا : يعلن وفد بلادى صراحة انه يتشكك في ان اى اعلان بشأن حق الشعوب في السلم من شأنه في حد ذاته ان يقرب المجتمع الدولي خطوة واحدة من هدف السلم الذي نقده جميعا ، او حتى - اذا ما استخدنا نفس الكلمات الاكثر تحديدا والواردة في مشروع القرار المعروض علينا - انه :

" سيسهم في الجهود الرامية الى تعزيز السلم والامن الدوليين " .

(A/39/L.14 الفقرة الثانية من الديباجة) •

والواقع ان صرح السلم لا بد من اقامته بمشقة وعناية وبصورة تدريجية ، ويود وفدى بالتأكيد ان يؤيد اية مبادرة تساعد في تحقيق هذه المهمة الصعبة. ولكننا لا نستطيع ان نقنع انفسنا بان مشروع القرار الحالي سيساعد في الواقع على القيام بذلك. ونخشى بدلا من ذلك انه اذا اعتمد مشروع الاعلان هذا ، فلن يكون الا مجرد وثيقة اخرى تضاف الى محفوظات الحكومات والأمم المتحدة.

ولكن قد يثار سؤال ، وهذه هي النقطة الثانية التي اود ان اطرحها ، وهو ، ما الضرر الذي يمكن ان ينجم عن تأكيد هذا الحق من الحقوق الاساسية ؟ ورد وفدى على ذلك هو : اولاً ، ان القيام بأمر مالا ينطوى على اى ضرر ، لا يمثل في نظرنا نشاطا هادفا او مشرا بشكل خاص ، من جانب الجمعية العامة ؛ ثانياً ، ان مثل هذا الاعلان الذى لا يسهم نسي حد ذاته اوبأى صورة في السلم ، قد يوهم بأننا نفعل شيئا ما لقضية السلم ، والأوهام تمثل في اعتقادنا شيئا مؤسفا ، ان لم يكن خطيرا ، ثالثاً ، وهذا سبب بالغ الأهمية اننا نعتقد ان اعتماد الاعلان يمكن في الحقيقة ان يضر بهيئة هذه المنظمة ومصادقيتها .

ان الحالة الدولية اليوم تكتنفها المخاطر. وهي تتسم بالعلاقات الطقة ، ان لم تكن المدفونة بالشكوك الخطيرة ، بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، والصراعات المسلحة القائمة او المحتملة في جميع انحاء العالم والتي تمتد من امريكا الوسطى الى جنوب شرقي آسيا ، ومن اوروبا الى الجنوب الافريقي . وفي مثل هذه الحالة ، يشك وفدى في اننا نعرزز من مصداقية هذه المنظمة كجهاز دبلوماسي متمرس بمجرد تقديم اعلان من مثل هذا النوع مهما كان نبل مقصده ، ومهما كانت روحه التي تستحق الاشادة . اننا هنا في هذه القاعة لن نكون صرحاء اذا لم نسلّم بان مكانة الأمم المتحدة وهيبتها يواجهان تحديا خطيرا اليوم . ان ماليزيا وهي بلد يهتم اهتماما بالغا بهذه المنظمة تعتقد بشدة انه لا ينبغي لهذه الجمعية ان تفعل شيئا لا يعزز من سمعتها في مجال التمرس الدبلوماسي والا تسساق الفكري ، بل على عكس ذلك قد يخرج اصداؤها ويقدم للذين يريدون الاقلال من شأنها ما يساعد هم على تحقيق مآربهم .

واخيرا ، وفيما يتعلق بمشروع الاعلان ذاته ، فانه حتى لو استطاع وفدي ان يقتنع رغم تشككه بفائدة اصدار مثل هذا الاعلان ، فان لدينا صعوبات بصدور بعض اجزاء صياغة مشروع الاعلان المطروح علينا . ويبدو لنا ان مشروع الاعلان اذا ما اخذ بجدية ، ولا شك في ان هذه نية مقدمية ، فسيكون من الضروري ان يدرس بعناية اكثر مما اعطته الجمعية العامة . ويمكن القوى ، على سبيل المثال ، بانه بينما يعد السلم شرطا لا غنى عنه لبقاء الانسان ، ناهيك عن تقدمه ، فلا يمكن ان يكون سلما بأي ثمن ، ولا يمكن ان يكون سلما مفروضا ولا يمكن ان يكون سلما تقوم بحراسته بعض الدول بموجب قوتها العسكرية الفائقة . لذلك ، فبان ما ينبغي ان نعينه بالسلم هو السلم القائم على العدل . ويمكن القول بالتالي ان حقوق الشعوب في السلم ينبغي ان يقترن بحقوقها في الحرية وتقرير المصير والعدالة والحياسة الكريمة . وهذا بوضوح تعقيب واحد ، يمكننا ان نورد تعقيقات اخرى كثيرة . ولكن المهم هنا هو التحلي بالجدية ، وينبغي للجمعية ان تكون جادة . وكما قلت فان وفد جمهورية منغوليا الشعبية كان يقصد هو والذين اشتركوا معه في تقديم هذا المشروع الى الجمعية ان يكون جادا ، ولكن الاعلان المقترح يتطلب دراسة اكثر دقة مما اتيح للجمعية ان تعطيه . لكل هذه الاسباب ، كان وفدي يفضل الا تطرح هذه المسألة للتصويت . وفي الظروف الراهنة يشعر وفدي بأنه مضطر لعدم الاشتراك في عطية التصويت . ونعتقد ان هذا سوف يبين موقفنا بشكل ارق من الامتناع عن التصويت ، نظرا لان ما يقوله وفدي اساسا هو اننا نتشكك في النهج الذي يمكن خلف المقترح ، وفي مشروع الاعلان ذاته على السواء ، ولا نود ان نشارك فيه . لقد توصلنا الى هذا الموقف على مضض . وكما بينت من قبل ، فاننا نشيد ، بل ونعجب بالروح التي استهلكت منها جمهورية منغوليا الشعبية هذه المبادرة وشاركتها فيها سبع حكومات اخرى ترتبط بها حكومتي ووفدي بعلاقات ودية وصداقة حميمة ، بيد اننا نعتقد ان اي تصرف مخالف لذلك ، لا ينصف تلك الوفود ، ولا يخدّم صداقية هذه المنظمة ومكانتها وقضية السلم ذاتها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى المتكلم الاخير في هذه المناقشة . وفي هذا الصدد اود ان اذكر السادة اعضاء الجمعية بان مثل منقولنا قد نقح مشروع القرار A/39/L.14 اثنا ادلائه ببيانته هذا الصباح . واصبح نص الفقرة ٢ من منطوق الاعلان الوارد في مرفق مشروع القرار كما يلي :

" تعلن رسميا ان المحافظة على حق الشعوب في السلم ، والنهوض بتنفيذه يشكلان التزاما اساسيا على كل دولة " .

واصبح نص الفقرة ٣ من منطوق الاعلان كما يلي :

" تؤكد ان ضمان ممارسة حق الشعوب في السلم يتطلب من الدول ان توجه سياساتها نحو القضاء على اخطار الحرب ، لا سيما الحرب النووية ، وتبني استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية على اساس ميثاق الأمم المتحدة " .

وأعطي الكلمة الان للممثلين الذين يريدون تحليل تصويتهم قبل التصويت على مشروع القرار A/39/L.14 بصيغته المعدلة شفويا . وانكر اعضاء بان البيانات التي سيدلون بها محددة بعمدة لا تزيد على ١٠ دقائق ، وستدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد ارسيل (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كان السلم وينبغي ان يظل المسمى العالمي لكل الدول . وهذا هو قبل كل شيء سبب وجود الأمم المتحدة . ومع هذا ، فان وفد الفلبين يرى انه ينبغي ايلاء تفكير اوسع ودراسة ادق وأشمل لمشروع الاعلان المرفق بمشروع القرار A/39/L.14 .

ونعتقد ان مشروع اعلان يمثل هذه الاهمية يستحق ان يصاغ بشكل اكثر توازنا وشمولا ، وان يضع دائما في اعتباره المبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة . لذلك السبب وحده ، سيتمنع وفد الفلبين على التصويت على مشروع القرار A/39/L.14 .

السيد اوكونور (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الدول الاعضاء العشر في الاتحاد الاوروبي ، اود ان اتناول مشروع القرار A/39/L.14 بشأن حق الشعوب في السلم .

هناك مشاعر تم الاعراب عنها في مشروع القرار هذا نشارك فيها جميعا بالتأكيد .
بيد انه بالرغم من ذلك ، فان النص المطروح يوجد صعوبات للدول العشر .
ان القرارات التي تعتمد ها الجمعية العامة في شكل اعلانات تعتبر احيانا
اذا ما حصلت على توافق في الآراء ، معبرة عن وجهة نظر قانونية متفق عليها بشكل عام ،
وتستند اما الى ميثاق الأمم المتحدة او الى القانون الدولي العام . بيد انه اذا لم يتوفر
اساس قانوني متفق عليه لمحتويات مثل هذا الاعلان ، وهذا ينطبق على الحالة التي نحن
بصدر ها ، فينبغي صياغة المشاعر بشكل مختلف .

ان نص المرفق بمشروع القرار الحالي لا يتوافق لتأكيداته أساس قانوني متفق عليه ، رغم أنه يسير الى صيانة السلم والأمن الدوليين في الميثاق ، ويشير أيضا الى " المبادئ الأساسية للقانون الدولي المنصوص عليها في الميثاق " . غير أنه لا يفسر كيف يتوافق الحق في السلم وهذه المبادئ ، وكيف يتسق مع ما استحدث منها من قواعد قانونية أرسيت بعناية . ومن المسائل التي تثار أود أن أختار خمسا . أولا ، ليس واضحا كيف يمكن التوفيق بين هذا النص وحق الدفاع عن النفس كما ورد في الميثاق . ثانيا ، كيف يتصل المشروع بحقوق الانسان والحريات الأساسية كما نص عليها في الميثاق ؟ ثالثا ، من الذي يمكن أن يستند الى الحق في السلم ؟ وكيف يمكن الدفاع عن هذا الحق ؟ رابعا ، على أي أساس من أسس القانون الدولي القائم بمرتكز المشروع فيما يتعلق بالتزام الدول الذي يشير اليه ؟ وخامسا ، كيف يمكن التوفيق بين مشروع الاعلان والفقرة ٤ من المادة الثانية من الميثاق ، التي تحظر أيضا استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ؟

ان الدول العشر ترى أن أي نظري في الحق في السلم ينبغي أن يتفادى البيانات ذات الطبيعة الاعلانية المحضنة وهذا النظر يحتاج الى معالجة حذرة بغية ضمان الاتساق الكامل مع الميثاق ومع مبادئ القانون القائمة ، التي تود كل الدول أن تلتزم بها خدسة لصالح السلم . وتشعر الدول العشر أن النص الحالي لا يتناول هذه النقاط بشكل كاف . ويغض النظر عن هذه التساؤلات ذات الطبيعة القانونية ، فهناك مسألة مضمونية أكثر أهمية . ففي رأي الدول العشر ان مفهوم السلم كما يرد في مشروع الاعلان لا يتسق اتساقا كاملا مع المفهوم الذي قام عليه ميثاق الأمم المتحدة . فالميثاق ينطلق حقا من فكرة مضمونية للسلم ، لا من مجرد مفهوم شكلي . والميثاق لا يختزل السلم الى مجرد عدم وجود الحرب ، أو القضاء على الحرب أو خطرهما ، ناهيك عن نوع واحد من الحروب . ولكل هذه الأسباب فان الدول العشر ستمتنع عن التصويت على مشروع القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستشرع الجمعية في عطية التصويت

للبيت في مشروع القرار A/39/L.14 كما نعتة منغوليا شفويا .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ،
بنغلاديش ، بليز ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ،
بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية
السوفياتية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ،
الكونغو ، كوسا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية
جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكواتور ، مصر ، السلفادور ،
غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ،
غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ،
اندونيسيا ، العراق ، ساحل العاج ، الأردن ، كينيا ، الكويت ،
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليشتن ، ليريسا ،
الجمهورية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ،
موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ،
نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،
رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، سيشيل ، سيراليون ، سرى لانكا ،
السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،
جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بروني دار السلام ، الكاميرون ، كندا ،
الرأس الأخضر ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، ظهون ، الطانينا

(جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غينيا - بيساو ،
 آيسلندا ، أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ،
 نيوزيلندا ، النيجر ، النرويج ، الفلبين ، البرتغال ، سان كريستوفر
 ونيفيس ، السنغال ، إسبانيا ، السويد ، تركيا ، المملكة المتحدة
 لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ،
اعتمد مشروع القرار A/39/L.14 بصيغته المنقحة شفويا بأغلبية ٩٢ صوتا مقابل لا شيء

وامتناع ٣٤ عن التصويت* (القرار ٣٩ / ١١) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأعطي الكلمة لممثل البانيا لتعليل

تصويته .

السيد بابايوريسي (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يشارك وفد
 البانيا في التصويت على القرار الوارد في الوثيقة A/39/L.14 المعنون " حق الشعوب في
 السلم " والمرفق . ولم نفعل ذلك لأن لدينا تحفظات .
 ان نص القرار والاعلان المرفق ينطويان على ملاحظات ورغبات بعض المبادئ
 المعروفة جيدا . ولكن في رأينا أن هذا لا يكفي . فالقرار لا يتناول الأوجه الرئيسية
 للمشكلة . وهو لا يذكر الأعداء الحقيقيين للسلم والأمن ، أولئك الذين جعلوا من سياسة
 العدوان والتدخل نظاما . ونحن نعتقد أن تلك الحكومات ينبغي كشفها والتنديد بها
 بصراحة ووضوح .

انهمك الدولتان الامريكيتان العظيمتان ، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد
 السوفياتي ، اللتان تهددان البشرية على نحو خطير بصورة مستمرة . ان سباق التسلح
 الجاهج وتنافسهما على الهيمنة والتوسع اللذين تستنكرهما بحق كل الشعوب في أرجاء
 العالم ، يشهدان على أهدافهما التي تضر بالسلم والأمن الحقيقيين .

* بعد ذلك أبلغت وفود أنغولا وجمهورية إيران الإسلامية وليسوتو والمملكة
 العربية السعودية الأمانة العامة أنها كانت تنوي التصويت مؤيدة .

A/39/PV.57

ولا يمكننا أن نشاطر الرأي بأن الدولتين العظميين وغيرهما من الدول الامبريالية ستعمل على تحقيق سلم وأمن دائمين وحقيقيين ؛ وأنها من خلال هذا القرار ستفسير طبيعتها وسياساتها العدوانية بمحض ارادتها . ان الشعوب تحتاج الى الأفعال لا الى مجرد الكلمات والشعارات التي تستخدم لأغراض دعائية .

وسوف نستغرق وقتا طويلا لو أسهبنا في الكلام عن هذه المشكلة الجوهرية . مما أن هذا ليس سوى تحليل للتصويت فأننا نعتقد أن هذه الملاحظات كافية .

وفي بياناته وتصريحاته هنا في الجمعية العامة وفي اللجان المختلفة أوضح وفد البانيا موقفه بجلاء بشأن هذه المشاكل الهامة ، وكذلك رغبة شعب وحكومة جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية في احلال السلم والأمن الحقيقي في العالم ، وإسهامها في هذا المجهود .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا تنهي الجمعية نظرها في

البند ١٣٨ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠